

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

## اللجنة الأولى

الجلسة ١٤

الأربعاء، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يورنتي سوليس . . . . . (بوليفيا (دولة - متعددة القوميات))

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

بنود جدول الأعمال من ٨٩ إلى ١٠٥ (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل المضي قدما، أود أن أوفي الأعضاء بآخر المستجدات بشأن الحوار مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح وغيرها من المسؤولين الرفيعي المستوى في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح المقرر إجراؤه غدا، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. ويذكر الأعضاء أنني عممت في الأسبوع الماضي رسالة على الرؤساء الإقليميين أطلب منهم فيها تقديم ترشيحات للمشاركة في الحوار وطلبت أن تقدم الترشيحات قبل نهاية يوم أمس، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٣/٠٠. ولم أتلق، حتى الآن، سوى مرشح واحد من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هو السفير غارسيا موريتان، الممثل الدائم

للأرجنتين، باسم وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، للمشاركة في الحوار مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح. وقد أفادت مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى بأنها لن ترشح أي مسؤول لذلك الحوار. ولذلك، سيشارك السفير غارسيا موريتان، متحدئا باسم وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح في حوار مع ممثلي الدول غدا.

وتستمع اللجنة الآن، وفقا لبرنامج عملها، إلى المتكلمين المتبقين المدرجة أسماؤهم في القائمة المتجددة للمجموعة ٢، "أسلحة الدمار الشامل الأخرى" إلى الوفود الراغبة في ممارسة حقها في الرد في إطار تلك المجموعة. وستبدأ اللجنة بعد ذلك نظرها في المجموعة ٤، "الأسلحة التقليدية"، إذا سمح الوقت بذلك.

السيد بهانداري (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد نيبال البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.13).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org))، وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1933158 (A)

من أنها تفتقر إلى الموارد التقنية والمالية الكافية وإلى تعزيز القدرة على الإنفاذ الضرورية للامتثال لأحكام مختلف المعاهدات والقرارات المتصلة بنزع السلاح. ويكتسي الدعم الدولي، بما في ذلك لتعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيات الكيميائية والبيولوجية وبناء القدرات، أهمية بالغة في ذلك الصدد.

وفي الختام، يشدد وفد بلدي على أهمية تعزيز التعاون والدعم الدوليين في الأنشطة المتصلة بنزع السلاح. ولذلك تدعو نيبال إلى تعزيز التعاون الدولي بتعزيز القدرة المؤسسية للبلدان المحتاجة. وكذلك فإن التعاون الدولي مطلوب، على سبيل المثال، من أجل تعزيز الاستغلال السلمي للمواد ذات الاستخدام المزدوج لصالح البشرية، وفقا لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. سيكون النص الكامل لبياني متاحا على الموقع الإلكتروني PaperSmart.

**السيد سيتومورانغ (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/74/PV.13).

إن استخدام أسلحة الدمار الشامل عمل غير إنساني ويستحق الشجب أخلاقيا وغير مقبول قانونا وتحظره اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وكلتا الاتفاقيتين أساسيتان للهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وأود أن أشدد على عدة نقاط، فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية. أولا، تتقيد إندونيسيا، بوصفها طرفا في الاتفاقية، بالتنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي لالتزاماتها. وتحت إندونيسيا جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية على الانضمام إليها من دون تأخير أو شروط مسبقة، لأن إضفاء الطابع العالمي عليها سيكفل تحقيق أهدافها وغاياتها بالكامل. ثانيا، تعيد إندونيسيا تأكيد أهمية كفالة أن تتمكن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أداء واجبها من دون تسييس، علاوة على حفاظها على

لا تزال قيم السلام واللاعنف الخالدة والأساسية توجه سياسة نزع السلاح في نيبال. وظللنا نؤكد على الدوام أن العالم يستحق أن يظل مسالما، من دون أي تهديد بأسلحة الدمار الشامل. وتؤيد نيبال، بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية وبلدا مضيفا لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، النزع العام والكامل لأسلحة الدمار الشامل بجميع أنواعها تأييدا قويا. ونيبال خالية من كل أنواع أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها. فنحن لا ننتج أو نمتلك أو نستورد أو نصدر أي أسلحة دمار شامل أو نعترم القيام بذلك. ونحن نشجب إنتاج هذه الأسلحة وتخزينها وانتشارها. ونعتقد أن استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الأبرياء من قبل أي شخص، بغض النظر عن الظروف، يشكل جريمة ضد الإنسانية، ولذلك ينبغي محاسبة مرتكبيها.

وغني عن القول أننا قطعنا شوطا طويلا منذ دخول اتفاقيات مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية حيز النفاذ. بيد أن مشروع تحرير العالم من استخدام أسلحة الدمار الشامل لم يكتمل بعد. وتعتقد نيبال اعتقادا راسخا أن السلم والأمن الدوليين يعتمدان على الالتزام الأمين بتلك الصكوك الدولية لنزع السلاح. ونحن مسرورون بألية التشغيل والتحقق الفعالة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، فضلا عن تعزيز استخدام المواد الكيميائية للأغراض السلمية. ونقدر الدور الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ذلك الصدد.

ولا يمكن المغالاة في التشديد على التنفيذ الفعال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية إذا أردنا أن نمنع إمكانية تطوير الأسلحة البيولوجية بسهولة وإساءة استخدامها من قبل الجهات الخطأ ولدوافع خفية. ولا تزال بعض أقل البلدان الأقل نموا والبلدان النامية تلتزم التزاما ثابتا بنزع السلاح وعدم الانتشار، على الرغم

استخدام الأسلحة التي يمكن في حالة استخدامها مرة واحدة أن تتسبب في خسائر واسعة النطاق في الأرواح وأضرار بيئية جسيمة. وتحدد هذه الظروف تحقيق التنمية المستدامة وربما يكون لها أثر إنساني شديد الضرر. وعليه، تؤكد الجماعة الكاربية مجدداً تأييدها الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ولعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونشيد بالتقدم المحرز في إزالة مخزونات الأسلحة الكيميائية منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ قبل ٢٢ عاماً. ونحن مقتنعون بإسهامها المهم في تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل.

وكما ذكرنا مراراً وتكراراً، فإنه لا يمكن تبرير استخدام الأسلحة الكيميائية على الإطلاق وتحت أي من الظروف. إن لاستخدام هذه الأسلحة عواقب إنسانية وبيئية وخيمة. ويجب أن نكفل إجراء تحقيق كامل ونزيه في أي استخدام من هذا القبيل ومساءلة الجناة. ونرى أن بوسع تلك التحقيقات أن تساعد في زيادة تعزيز القواعد التي تحرم استخدام الأسلحة الكيميائية، وهي خطوة هامة وربما تسهم في إنصاف ضحايا هذه الأعمال الشنيعة. ونرى أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية صك هام لصون السلام والأمن وندعو الدول المتبقية التي لم توقع أو تصدق عليها إلى الانضمام إلى الدول الأطراف الأخرى في جهودها الرامية إلى تحقيق عالميتها. ونؤكد للجنة تأييدنا لامتثال الكامل لأحكام الاتفاقية. ونرحب بالجهود المبذولة لتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين امتثالاً للأهداف التي حددتها الاتفاقية.

ولا تزال تُستخدم مجموعة متنوعة من أسلحة الدمار الشامل الأخرى في النزاعات. وتؤكد الجماعة الكاربية أيضاً تأييدها لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونرى أن المشاركة البناءة والمتسقة في المسائل المتصلة باتفاقية الأسلحة البيولوجية مهمة للغاية في الوقت الراهن، بالنظر إلى أن التطورات الراهنة في مجال العلم والتكنولوجيا تزيد من احتمالات الحصول على الأسلحة البيولوجية واستخدامها، بما في ذلك من قبل الجهات الفاعلة

حيادها ومهنتها في الوفاء بولايتها. ثالثاً، ينبغي تعزيز التعاون الدولي في ميدان الأنشطة الكيميائية للأغراض التي لا تحظرها الاتفاقية من دون تمييز أو قيود.

وبالانتقال الآن إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء أولاً على أن وضع بروتوكول ملزم قانوناً بشأن جميع مواد الاتفاقية، بما في ذلك نظام التحقق الخاص بها، هو أكثر السبل مصداقية واستدامة لتعزيز الاتفاقية. ثانياً، ينبغي لنا أن نعزز التعاون والمساعدة والتبادلات الدولية في مجال السموم ومعدات العوامل البيولوجية وتقنياتها للأغراض السلمية. ويجب تنفيذ أحكام المادة ١٠ من الاتفاقية على النحو الواجب. ثالثاً، ينبغي متابعة جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز الاتفاقية في إطار طرائقها المتفق عليها. فمن شأن إقامة أي صلة بصكوك خارجية أن يؤدي إلى بروز انقسامات لا لزوم لها فيما بين الدول الأعضاء وأن يعوق في نهاية المطاف فعالية الاتفاقية.

وفي الختام، تقف إندونيسيا على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع البلدان الأخرى في الاجتماع المقبل للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، بصفتها الوطنية وكعضو في المكتب على حد سواء. وينبغي لجميع الدول الأطراف أن تركز على المسائل الموضوعية وأن تمتنع عن تسييس الاجتماع. ونأمل في أنه يسفر عن نتيجة إيجابية تؤدي إلى مؤتمر استعراضي ناجح في عام ٢٠٢١. سيكون النص الكامل لبيان إندونيسيا متاحاً على الموقع الإلكتروني PaperSmart.

**السيد ريتشاردسون** (سانت لوسيا) (تكلم بالإنكليزية):  
يشرفني أن أتكلم باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاربية بشأن مجموعة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى".  
وتؤيد الجماعة الكاربية البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.13).

لا يمكننا أن نغض الطرف عن حقيقة أن السلم والأمن الدوليين يتعرضان للتهديد. ولا تزال الجماعة الكاربية تشجب

الأسلحة الكيميائية، أي استخدام هذه الأسلحة في أي ظرف من الظروف، وتدين منتهكي تلك القاعدة. ونؤيد تماما رصد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والتحقق منه بحزم، فضلا عن توفير بناء القدرات. وفي حين تجب مساءلة الجناة عن أفعالهم، يجب أن ينشأ تنفيذ الآلية التابعة لها من حوار شامل قائم على توافق الآراء. ويجب الحفاظ على حياد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واستقلالها، وأن تتوفر لها الموارد المناسبة. وندعو جميع الدول الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها في تنفيذ التعهدات الواردة في الاتفاقية، ولا سيما تدمير المخزونات المتبقية من الأسلحة الكيميائية.

وتؤكد تايلند مجددا التزامها باتفاقية الأسلحة البيولوجية وتتطلع إلى زيادة تعزيزها عن طريق وضع بروتوكول للتحقق ملزم قانونا. ونعمل ضمن جهودنا المستمرة لتعزيز التدابير الوطنية، على صياغة إطار لخطة تايلند الوطنية للاستجابة لحالات الطوارئ ذات الصلة بالأسلحة البيولوجية. وشاركت تايلند ووحدة دعم التنفيذ أيضا - في إطار اجتماع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المعقود في حزيران/يونيه - في استضافة حلقة عمل إقليمية لدول جنوب شرق آسيا بشأن التأهب لاستخدام الأسلحة البيولوجية، بغية تبادل أفضل الممارسات في مجال بناء القدرات.

إن العالم معرض لخطر انتكاس التقدم المطرد المحرز نحو القضاء على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يتجاوز انقساماته السياسية وأن يوحد جهوده في تعزيز المعايير المناهضة لاستخدام هذه الأسلحة والحفاظ على نزاهة النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

**السيد نغونديزي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):**  
لا تزال الإزالة التامة للأسلحة الدمار الشامل إحدى الأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية لجنوب أفريقيا. ونرحب في مجال الأسلحة الكيميائية بالتقدم المحرز في تدمير مخزونات الأسلحة

من غير الدول. ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية. ولكن لكي يتسنى تنفيذها تنفيذا كاملا وفعالا، فمن الأهمية بمكان كفالة إكمال التدابير الوطنية المتخذة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وكما قلنا في الماضي، فإننا نتفق مع الرأي القائل بأن من المهم التحقيق في أي استخدام مزعوم للأسلحة البيولوجية والكشف عن أي أفعال غير مشروعة على وجه السرعة، الأمر الذي قد يكون رادعا لأي استخدام ضار محتمل.

وقد وسم تفرد بلداننا ومواطنيها معظم التحديات التي تواجه بلدان الجماعة الكاريبية. ونذكر أيضا سهولة اختراق حدودنا البحرية والبرية، ما يسبب تحديات إضافية لسلام بلداننا وأمنها. وبالتالي، فنحن نشعر بالقلق إزاء التحديات المتزايدة للسلام والأمن الدوليين التي يسببها الإرهابيون وغيرهم من الجهات الفاعلة من غير الدول، خاصة حين يرتبط ذلك بجرائمهم لأي من أنواع أسلحة الدمار الشامل. وعليه، عملت الجماعة الكاريبية على وضع استراتيجية للجماعة معنية بمكافحة الإرهاب بالتعاون مع الأمم المتحدة. ونرحب بمثل هذه الجهود المشتركة الرامية إلى المساعدة على صون السلم والأمن. وعلى الرغم من التحديات التي قد نواجهها، فإننا ملتزمون بالوفاء بالتزاماتنا وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وختاما، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى التزام الجماعة الكاريبية بالإزالة التامة لجميع أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن هدفنا المشترك المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين.

**السيدة موتاتارن (تايلند) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد تايلند البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/74/PV.13).

ويعرض تجدد الحوادث التي تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل السلم والأمن الدوليين للخطر، بما في ذلك من عواقب إنسانية مدمرة. وتعارض تايلند، بصفتها دولة طرفا ملتزمة باتفاقية

وأخيراً، يود وفد بلدي أن يؤكد أن إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية أمر حاسم لتدمير جميع الأسلحة البيولوجية والكيميائية بصورة فعالة. وندعو البلدان التي ليست أطرافاً فيهما بعد إلى الانضمام إليهما دون مزيد من التأخير. وسيكون النص الكامل لبياني متاحاً على البوابة الموفرة للورق PaperSmart.

**السيد هاينوتشي (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد النمسا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.13)، وأود أن أضيف بصفتي الوطنية بعض الملاحظات بشأن المسائل ذات الأهمية الخاصة لبلدي.

تؤيد النمسا تأييداً تاماً عالماً خالياً من جميع أسلحة الدمار الشامل. وندعو جميع الدول إلى الانضمام إلى جميع المعاهدات ذات الصلة وتنفيذها بصرامة. ولذلك تدين النمسا بشدة أي استخدام لأسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو بيولوجية أو كيميائية. إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية عنصر هام من عناصر النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، والاستخدام المروع للأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة أمر غير مقبول. وهو يتعارض مع المعايير والقواعد الدولية ويمثل إهانة للنظام الدولي القائم على القواعد الذي نعتد عليه جميعاً في أمننا. ولذلك تؤكد النمسا إدانتها بأشد العبارات لأي استخدام للأسلحة الكيميائية من قبل أي جهة وفي أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف. ويجب ألا يكون هناك أبداً إفلات من العقاب على استخدام هذه الأسلحة البشعة. ولذلك، نشيد بجميع الجهود الرامية إلى محاسبة المسؤولين عن استخدامها. والنمسا عضو في الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية وتؤيد تأييداً تاماً جهودها وآلياتها التي تكمل الآليات الدولية لمكافحة انتشار الأسلحة الكيميائية. ونود أن نسجل ثقتنا الكاملة في العمل المهني والمحيد والموضوعي لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة

الكيميائية. ومع ذلك، ندعو إلى التدمير الفوري للمخزونات المعلنة المتبقية لتخليص العالم تماماً من تلك الأسلحة الفتاكة تمثياً مع أهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وأود أن أكرر دعم وفد بلدي لعمل المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونأمل أن يزداد تعزيز برنامج أفريقيا التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بواسطة برامج بناء القدرات وأهدافها ونواتجها القابلة للقياس. ولذلك نحثها على التعجيل بتقديم مساعداتها إلى المختبرات في البلدان النامية لتمكينها من أن تصبح مختبرات تابعة للمنظمة ويمكن أن تستعين بها المنظمة في حالة استخدام الأسلحة الكيميائية في مناطقها الجغرافية، الأمر الذي من شأنه أن يمضي شوطاً طويلاً في تمكين المسعفين الأوائل وتمكينهم من تحديد التدخلات الاستراتيجية السريعة والملائمة والمسترشدة علمياً. وتشدد جنوب أفريقيا أيضاً على أهمية تعزيز بناء القدرات والتعاون الدولي لصالح الدول الأطراف عن طريق نقل التكنولوجيا والمعارف والمواد والمعدات للأغراض السلمية. وفي ذلك الصدد، يسرني أن أقدم تقريراً عن إسهامنا في بناء القدرات باستضافة دورة دراسية عن الكيمياء التحليلية عقدت في مختبرات بروكسكنك في بريتوريا في أيار/مايو في إطار برنامج أفريقيا.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، رحبت جنوب أفريقيا بعقد اجتماعات خبراء اتفاقية الأسلحة البيولوجية في إطار برنامج ما بين الدورات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ والاستعدادات لعقد مؤتمر الاستعراض التاسع للاتفاقية في عام ٢٠٢١. وأسهمت جنوب أفريقيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز في أعمال اجتماعات الخبراء من خلال رئاستها لاجتماع الخبراء المعني بتعزيز تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني. وسنواصل العمل بشكل بناء من أجل التوصل إلى نتيجة يمكن أن تعزز الاتفاقية وتنفيذها بصورة متوازنة، بما في ذلك بواسطة عملية معززة بين الدورات وتستفيد من الموارد المناسبة.

الأسلحة الكيميائية من خلال إنشاء آلية جديدة للتحقيق والإسناد كان أمراً حيوي الأهمية. واستخدام هذه الأسلحة كسر الحظر المفروض عليها، ولذلك يجب فرض الجزاءات المناسبة. ولهذا السبب، أطلقت الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية في باريس في عام ٢٠١٨، وانضمت إليها حتى الآن ٤٠ دولة.

ومسألة نظم إيصال أسلحة الدمار الشامل بالغة الأهمية أيضاً. وينبغي لنا أن نتوقف عند مسألة تطوير كوريا الشمالية للقذائف العابرة للقارات. وحتى الآن، لا يمتلك سوى عدد قليل من الدول تلك الأسلحة الفتاكة، مما يضع على عاتقها مسؤولية خاصة. وفي المستقبل، إذا لم نعمل جميعاً على ضمان السيطرة الكافية، وواصلت كوريا الشمالية الانتشار، فكم عدد البلدان التي ستمتلكها؟ فعلميات إيران لإطلاق القذائف التسيارية عامل مزعزع للاستقرار وتتعارض مع أحكام قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). ومن الملح أن نكثف جهودنا لتعزيز الترتيبات المتعددة الأطراف، بما في ذلك مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، وكذلك عن طريق إضفاء الطابع العالمي على نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف.

وسترأس فرنسا الاجتماع المقبل للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية هذا العام. ونرحب بالعمل الممتاز الجاري ونأمل أن يستمر الزخم. وستواصل فرنسا العمل على كفاءة التنفيذ الفعال للاتفاقية وستلتزم بالبحث عن حلول مبتكرة لتحسين الشفافية وبناء الثقة. وعلى الصعيد المحلي، سنواصل تعزيز آلية طوعية لاستعراض الأقران تهدف إلى التمكين من إجراء تقييم جماعي وتشاركي لتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، فضلاً عن تعزيز التعاون والمساعدة من خلال تبادل الخبرات.

وسيكون النص الكامل لبياني متاحاً على البوابة الموفرة للورق PaperSmart.

الكيميائية وفريق تقييم الإعلانات وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابعين لها.

إننا نعيش في عالم يشهد تقدماً علمياً سريعاً. وكانت اتفاقية الأسلحة البيولوجية أول اتفاقية تحظر فئة كاملة من فئات أسلحة الدمار الشامل. ومن مصلحة أمننا جميعاً أن نتأكد من أن نظامنا للمعاهدات الدولية لا يزال مواكباً لتلك السرعة. وفي ذلك السياق، نرحب باجتماعات خبراء اتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي تتيح إجراء تبادلات متعمقة بشأن المسائل ذات الصلة بصفة خاصة بتنفيذ الاتفاقية. والسماح بحيز لمناقشة وتبادل الآراء وأفضل الممارسات تدبير هام من تدابير بناء الثقة، ونتطلع إلى مواصلة تلك المناقشات على مستوى الخبراء.

**السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.13).

لقد اختفت الأسلحة الكيميائية تقريباً وصدقت كل دولة تقريباً على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. غير أنها استخدمت مرة أخرى، بعد ذلك، في سورية في عام ٢٠١٣، واستمر النظام السوري في استخدامها منذ ذلك الحين. لقد شاهدنا في رعب عودة ظهور هذه الأسلحة في سياقات أخرى، أولاً في أيدي داعش، الذي استخدم غاز الخردل في سورية والعراق، ثم في ماليزيا في شباط/فبراير ٢٠١٧، حيث قُتل مواطن من كوريا الشمالية باستخدام عامل VX المؤثر على الأعصاب. وفي عام ٢٠١٨ تعرض العديد من الأشخاص في بريطانيا لمادة كيميائية من النوع العسكري طورها روسيا. وقد أكدت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة مسؤولية النظام السوري وكذلك تنظيم داعش عن حوادث استخدامها في سورية. كما أكدت بعثة الاستجابة السريعة والمساعدة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية طبيعة العامل الكيميائي الذي عثر عليه في المملكة المتحدة. ولذلك فإن تعزيز منظمة حظر

المساعدة في إطار المادة السابعة من الاتفاقية. وتنفذ حكومتي بنشاط التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية بتقديم تقارير عن تدابير بناء الثقة، وسن تشريعات محلية، وإدارة نظام مراقبة الصادرات، وبناء القدرات التشغيلية. ونحن ملتزمون أيضا بالجهود الدولية لبناء القدرات على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، على سبيل المثال من خلال تقديم برامج مساعدة للبلدان النامية بالتعاون مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي، والمشاركة في برامج بناء القدرات، ولا سيما من خلال برنامج العمل من أجل الأمن الصحي العالمي والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل.

**السيد ناكاي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** لا ينبغي السماح باستخدام أسلحة الدمار الشامل تحت أي ظرف من الظروف، ويجب تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية والصكوك الدولية الأخرى. ومع ذلك، فقد استخدمت الأسلحة الكيميائية، وهذا يشكل تهديدا خطيرا وملحا لنا جميعا. وإذا حدث ذلك مرة أخرى، فيجب على المجتمع الدولي أن يعمل معا لإدانتها، ويجب تحديد هوية الجناة ومساءلتهم. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بإنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية وبدء عمله في سورية. وقد ساعدت اليابان في تحسين مختبرات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لمساعدتها على تحديد هوية الجناة، وستواصل دعم وتعزيز عملها. لقد أوفت اليابان بدقة بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك تدمير الأسلحة الكيميائية المتروكة في الصين. وقد تم بالفعل تدمير ما يقرب من ٥٧ ٠٠٠ من أصل ٧٥ ٠٠٠ من الأسلحة الكيميائية المتروكة التي تم استردادها. ونتمتع بتعاون الصين وتنسيقها الكاملين في تلك العملية الصعبة التي لم يسبق لها مثيل، والتي لم يكن تنفيذها ممكنا من دونها، وتود اليابان أن تؤكد التزامها بمواصلة جميع الجهود الممكنة للنهوض بذلك المشروع الصعب.

**السيد بيك يونغ جين (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** تود جمهورية كوريا أن تؤكد من جديد أهمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية بوصفهما من الركائز الأساسية للنظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ويلاحظ وفد بلدي مع بالغ القلق أن فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا يزال غير قادر على التحقق من دقة واكتمال الإعلان الأولي لسورية. ونحث الجمهورية العربية السورية على التعاون معه على أكمل وجه ممكن من أجل معالجة جميع المسائل المتعلقة بالإعلان. ونود أيضا أن نكرر الإعراب عن دعمنا المستمر لعمل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونتطلع إلى عملها الجاري، بما في ذلك ما يتعلق بحادث وقع في كبانة في أيار/مايو.

ونؤكد من جديد تأييدنا للقرار الذي اتخذته الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في حزيران/يونيه ٢٠١٨ والذي أنشئ على أساسه فريق التحقيق وتحديد الهوية. ومع ذلك، يشعر وفدي بقلق عميق إزاء منع أعضاء الفريق من الوصول إلى المنطقة في سورية وإلى الوثائق الضرورية. ونحث جميع الدول الأطراف المهتمة على تقديم كل دعم ممكن لعمل فريق التحقيق وتحديد الهوية. وسيظل التطبيق العالمي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية إحدى أولوياتنا العليا. ويحث وفد بلدي الدول الأربع غير الأطراف في الاتفاقية على الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن بدون مزيد من التأخير أو شروط مسبقة.

وقد زادت أوجه التقدم في العلم والتكنولوجيا من مخاطر انتشار الأسلحة البيولوجية، وأعتقد أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية ينبغي أن تظل الإطار الدولي الرئيسي للتصدي لتلك التحديات. وفي ذلك الصدد، يرحب وفدي بالمناقشات المتعمقة بشأن إنشاء المنتدى الاستشاري للخبراء في مجالي العلوم والتكنولوجيا. ونؤيد أيضا وضع مبادئ توجيهية لمساعدة الدول التي قد تطلب

حصول الإرهابيين أو غيرهم من الجهات الفاعلة غير المأذون لها من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل.

لم تتردد بنغلاديش قط في الوفاء بالتزاماتها بموجب مختلف أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقدمت بنغلاديش في عام ١٩٩٧، فور التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، الإعلان اللازم بشأن الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها. وقد قمنا بسن قانون يحظر الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠٠٦ ووضعنا القواعد الوطنية ذات الصلة في عام ٢٠١٠. وبعد ذلك، أنشأنا الهيئة الوطنية لبنغلاديش المختصة باتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونكرر دعوتنا إلى إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية. ومن الأهمية بمكان أن تدمر الدول التي لا تزال تمتلك أسلحة كيميائية مخزوناتاها المتبقية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نكفل اليقظة المستمرة من أجل منع ظهورها من جديد وزيادة انتشارها.

وتدين بنغلاديش بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. وفي ذلك الصدد، نشدد على الأهمية القصوى لدعم مصداقية ونزاهة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتمكين أمانتها الفنية من الوفاء بولايتها ومسؤولياتها. وبوصفنا عضوا منتخبا في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، نواصل القيام بدورنا في الجهود العالمية الرامية إلى نزع السلاح الكيميائي. وقد أسهمنا مؤخرا بمبلغ ١٥ ٠٠٠ دولار لدعم مشروع لتحسين المختبرات والمعدات الحالية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. كما اشتركنا معها في العام الماضي في تنفيذ مشروعها في أكبر مستشفيات في دكا بهدف تحسين قدرتها على إدارة الطوارئ في حالة وقوع حادث كيميائي.

وإلى جانب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، لا تزال ملتزمين أيضا بالوفاء بأحكام اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونشاطر الشواغل بشأن أوجه التقدم في العلوم البيولوجية التي يمكن أن تسهم في زيادة انتشار الأسلحة البيولوجية. وثمة حاجة كبيرة

لقد اضطلعت اتفاقية الأسلحة البيولوجية بدور حيوي في صون السلم والأمن الدوليين. وتعتقد اليابان أنه ينبغي للدول الأطراف، خلال برامج اتفاقية الأسلحة البيولوجية فيما بين الدورات، أن تطور المناقشة بشأن كيفية تعزيز الاتفاقية، وذلك مثلا من خلال المساعدة المتصلة بالمادة السابعة وعملية استعراض العلم والتكنولوجيا، بغية تحقيق نتائج ملموسة ومحددة في المؤتمر الاستعراضي التاسع للدول الأطراف المقرر عقده في عام ٢٠٢١. وقد اضطلعت اليابان بعدد من مشاريع بناء القدرات المتصلة باتفاقية الأسلحة البيولوجية بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونأمل أن يساعد ذلك الدول الأطراف المشاركة على تعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وتشدد اليابان أيضا على أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقد أسهمنا باستمرار بحوالي مليون دولار سنويا في مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح لدعم التزامات التنفيذ، وسواصل القيام بذلك خلال الاستعراض الشامل المقبل المقرر إجراؤه في عام ٢٠٢١.

وفي الختام، تشدد اليابان على أهمية تعزيز السلطات والأنظمة الدولية ذات الصلة من أجل تحقيق هدف عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، ونؤكد على ضرورة بذل جهود مشتركة والتعاون فيما بين الجهات المعنية. وقد تم رفع النص الكامل لبياني على البوابة الموفرة للورق PaperSmart.

**السيد إسلام (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.13).

وننضم إلى الآخرين في التأكيد على الحاجة إلى زيادة تعزيز الجهود المتعددة الأطراف لمنع استعمال أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستعمالها. ويساورنا قلق عميق إزاء تزايد إمكانية



وعليه يدعو المجتمع الدولي للعمل على رفع القيود وتسهيل نقل التكنولوجيات والمواد الكيميائية، خاصة لفائدة الدول النامية.

وتعرب الجزائر، من جديد، عن إيمانها بأن التنفيذ التام لجميع أحكام اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية كفيل بتحقيق الأهداف المرجوة منها، كما ترى أنه آن الأوان لتعزيزها بصك دولي ملزم قانونا يتعلق بوضع آلية تحقق فعالة تمكننا من متابعة تنفيذ بنود هذه الاتفاقية.

وتؤكد الجزائر على ضرورة تفعيل مؤتمر نزع السلاح قصد التوصل إلى توصيات تتعلق بإمكانية إجراء مفاوضات حول الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل التي يتم تحديدها، خاصة تلك الأصناف المعروفة، كالأسلحة الإشعاعية والأسلحة الفسفورية، من جهة، والسهر دون تطوير أنواع جديدة تهدد السلم والأمن العالميين.

ويتفق الجميع على أهمية إقامة مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل في كافة أنحاء العالم، لما لها من دور محوري في تعزيز جهود السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي وتخفيف حدة التوترات بين الدول. ومن هذا المنطلق، ترحب الجزائر من جديد باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ٢٠١٨ المقرر ٥٤٦/٧٣ الخاص بتكليف الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بعقد مؤتمر للتفاوض على معاهدة منشئة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وفقا للنتائج والمخرجات التي اعتمدها في مؤتمرات الاستعراض لسنوات ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وعليه، يحث بلدي كل الأطراف - دون استثناء - المدعوة للمؤتمر المزمع عقده شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل على المشاركة فيه بحسن النية.

وفي الختام، يؤكد وفد بلدي مساندته للبيانات الملقاة باسم حركة عدم الانحياز والمجموعة العربية تحت هذا البند (انظر A/C.1/74/PV.13).

إلى الحد من الصكوك الدولية القائمة لكي نظل يقظين فيما يتعلق بالتكنولوجيا السريعة التطور في الميدان البيولوجي. ولذلك نشدد على أهمية مضاعفة جهودنا لتعزيز القدرة التنفيذية للأمم المتحدة في ذلك الصدد. ونشدد أيضا على أهمية التنفيذ الكامل للمادة العاشرة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية المتعلقة بالأغراض السلمية. وفي ذلك السياق، نكرر التأكيد على ضرورة مواصلة تعزيز وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية للاستجابة بفعالية لمختلف احتياجات الدول الأطراف في مجال بناء القدرات. إن تعزيز الاستخدام السلمي للبيولوجيا عنصر حاسم في تنفيذ الاتفاقية.

وسيكون النص الكامل لبياننا متاحا على بوابة الخدمات المفردة للورق PaperSmart.

**السيد الشابيبي (الجزائر):** إن الأزمات المختلفة التي بات يواجهها العالم تلمي علينا جميعا ضرورة تكثيف الجهود وتوحيد الرؤى والتصورات قصد بلوغ الهدف المسطر والمتمثل في القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل وترسيخ السلم والأمن والاستقرار في العالم. ومن هذا المنطلق، يود وفد بلدي التأكيد على المواقف التالية:

نسجل بارتياح كبير النتائج المحققة في إطار اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية باعتبارها الصك الدولي الوحيد الذي يحظر، من جهة، فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، ويهدف من جهة أخرى إلى ترقية وتعزيز الاستخدام السلمي للمواد الكيميائية. وفي هذا الإطار، تدعو الجزائر الدول المعنية لتسريع وتيرة تدمير مخزونها من هذه الأسلحة وفق الفترات الزمنية المتفق عليها. وتحدد الجزائر موقفها الثابت القاضي بالرفض التام والقاطع لأية مبررات قد تستعملها بعض الأطراف لتبرير استخدامها لهذه الأسلحة مهما كانت الظروف. ويؤكد بلدي على أهمية التعاون الدولي في مجال الأنشطة الكيميائية والموجهة للأغراض السلمية،

وتؤكد الأرجنتين من جديد الأهمية الحاسمة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونشدد على دور تدابير بناء الثقة بوصفها آلية لتعزيز المزيد من الشفافية والثقة بين الدول فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية والامتثال لها. ونحث جميع الذين لم يتخذوا بعد تدابير كهذه على أن يفعلوا ذلك.

نظرا لنطاقه وطابعه القانونية، يشكل قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أوضح رد من جانب الأمم المتحدة على التهديد المتمثل في إمكانية حصول جهات من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وما يتصل بها من مواد. ويقدم بلدي تقاريره الوطنية في حينها. وفي هذا الصدد، نحث جميع الذين لم يقدموا تقارير بعد على أن يفعلوا ذلك حتى تتمكن من تحديد مدى استعدادنا للتصدي لهذا التهديد.

**السيد فوغلار (هولندا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد هولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.13) وتود أن تضيف الملاحظات المختصرة التالية بصفتها الوطنية:

تبين الحالات الأخيرة والمتكررة لاستخدام الأسلحة الكيميائية أن حظرها والقاعدة العالمية لمكافحة استخدامها معرضان للخطر. وفي الوقت نفسه، نشهد المزيد من التسييس لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إلى جانب محاولات للتشكيك في نزاهتها، مما يقوض عملها وقيامها بوظيفتها. وتثق هولندا ثقة تامة في نزاهة ومهنية المدير العام والأمانة الفنية للمنظمة. ونأمل أن تتمكن خلال هذا العام من الاتفاق على مقترحات من شأنها أن تزيد من تعزيزها وتمكننا من العمل بفعالية أكبر.

وتشعر هولندا بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في التحقق من برنامج سورية للأسلحة الكيميائية وتفكيكه. فبعد ست سنوات من انضمام سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، لم تكشف بعد بصورة كاملة عن برامج أسلحتها الكيميائية. والتقرير الأخير الصادر عن فريق تقييم الإعلانات توضيحي ومثير للقلق في هذا

**السيد فيردير (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):** إن الأرجنتين عضو في جميع نظم عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتؤيد مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، وتشارك في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار.

ويؤكد بلدي من جديد التزامه بتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية ويشجع جميع الجهود الجارية لتحقيق عالمية الاتفاقية. وتؤكد الأرجنتين من جديد أن استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف، وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف، أمر غير مقبول ويشكل انتهاكا صارخا للالتزامات الدولية بموجب الاتفاقية والقانون الدولي، وأنه يجب محاسبة المسؤولين عن استخدامها. كما ندعو جميع الدول إلى الامتثال الصارم للالتزامات بموجب الاتفاقية وقرارات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تهدف إلى التمكين من تحقيق الأهداف الأساسية للاتفاقية والقانون الدولي. ومن ثم، فإننا نعتقد أنه يجب علينا أن نحافظ على وحدة الهدف وأن نحجم عن خلق انقسامات سياسية داخل المنظمة يمكن أن تقوضها في نهاية المطاف. وقد بدأت بالفعل الآليات التي أنشئت مؤخرا لضمان تنفيذ أهداف الاتفاقية عملها. وتتوقف مصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والاعتراف الدولي بها على تفوق مواردها البشرية واحترامها للإجراءات الصارمة ونوعية عملها التقني.

وتضطلع الأرجنتين بدور نشط في تنفيذ أحكام الاتفاقية. وتعمل السلطة الوطنية الأرجنتينية بجد للتعريف بأحكام الاتفاقية في أوساط الصناعة والدوائر الأكاديمية. وننظم بشكل دوري، وبالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، دورات تدريبية إقليمية بشأن المساعدة والحماية في الاستجابة لحالات الطوارئ الكيميائية وبشأن السلامة الكيميائية وإدارة الأمن في المختبرات. واستضفنا مؤخرا اجتماعا دون إقليمي بشأن تنفيذ الاتفاقية والتعاون في أمريكا اللاتينية. وتسعى الأرجنتين أيضا إلى القيام بدور بناء من خلال تقديم مقترحات لكفالة عمل آليات تنفيذ الاتفاقية بمزيد من الفعالية والكفاءة.

لإنفاذ الدول من آفة استخدام الأسلحة الكيميائية يتمثل في تحقيق عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتدمير جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية، إلى جانب ضمان أن يظل نظام التحقق في الاتفاقية فعالا وقويا.

إن إيران عضو نشط في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونفذ أحكام الاتفاقية بتقديم الإعلانات واستقبال فرق التفتيش. كما أننا نتبادل خبراتنا في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية مع الدول الأطراف الأخرى. وما بقيت الترسانات الكيميائية للولايات المتحدة غير مدمرة، فإن تحقيق تدمير المخزونات ينبغي أن يظل على رأس أولويات المنظمة. وبوصفها السلطة الدولية المختصة الرئيسية، لا ينبغي جعلها عرضة للاستقطاب. وضمن عالمية الاتفاقية في الشرق الأوسط أمر أساسي. ولا تزال إسرائيل دولة غير طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. والتهديد الذي تشكله الأسلحة الكيميائية للنظام الإسرائيلي خطير، لا سيما وأن إسرائيل لم تحترم مطلقا المعايير والقواعد الأخلاقية والدولية. وللأسف، فإن الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط تستخدم الأسلحة الكيميائية على نحو غير مسؤول. وتدين إيران استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف، وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف، ونعتقد أنه يجب محاسبة مستخدميها.

تعلق إيران أهمية كبيرة على اتفاقية الأسلحة البيولوجية وتأييدها. ونعتقد اعتقادا راسخا أن النهج الأكثر فعالية لتعزيزها هو استئناف المفاوضات بشأن إلحاق بروتوكول ملزم قانونا بالاتفاقية، وندعو دولة عضو معينة إلى سحب اعتراضها على استئنافها. ولن يحقق اتباع نهج انتقائي لتعزيز الاتفاقية توافقا في الآراء، بل ينبغي أن يشمل جميع أحكامها الرئيسية بطريقة غير تمييزية. ويشكل استمرار رفض النظام الإسرائيلي الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية عقبة رئيسية أمام عالميتها ويعرض أمن الدول الأطراف في الاتفاقية في الشرق الأوسط للخطر.

الصدد. ونحث سورية على التعاون الكامل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وتؤيد هولندا تأييدا تاما قرار الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في حزيران/يونيه من العام الماضي بتوسيع ولاية المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتشمل تحديد هوية الجناة. إن فريق التحقيق وتحديد الهوية وثق ثقة كاملة في فريق التحقيق وتحديد الهوية ونتطلع إلى تقريره الأول. وفي وقت سابق من هذا العام، أيد المجلس التنفيذي للمنظمة بتوافق الآراء اقتراحا بإدراج نوع عامل الحرب الكيميائية المستخدم في سالزبري في العام الماضي في الجدول ١ لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونأمل ونثق في أن الدول الأعضاء ستعتمد اقتراحا مشتركا خلال المؤتمر المقبل للدول الأطراف.

في آب/أغسطس من العام الماضي، ناقشت الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية سبل زيادة تعزيز الاتفاقية مع مراعاة التقدم السريع الذي نشهده اليوم في مجال التكنولوجيا الأحيائية. ويسرنا أن نرى تزايد الوعي الدولي بضرورة أن تستجيب اتفاقية الأسلحة البيولوجية لتلك التطورات كي تظل فعالة وذات أهمية. وفي هذا السياق، شاركت هولندا مع السويد في تقديم ورقة عمل أعدتها ألمانيا بشأن المنتدى الاستشاري للخبراء العلميين والتكنولوجيين. إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية أداتان لا غنى عنهما في سعينا الجماعي إلى إيجاد عالم أكثر أمنا. وندعو الدول التي لا تزال خارج هاتين الاتفاقيتين إلى الانضمام إليهما دون إبطاء.

**السيد بالوجي** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.13).

تعلق إيران أهمية كبيرة على التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتعتقد إيران، بوصفها ضحية لأكثر عدد من الهجمات الكيميائية الممنهجة في التاريخ المعاصر، أن السبيل

من التقدم في ذلك الصدد. إننا نحث مرة أخرى العدد القليل من الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية على القيام بذلك على سبيل الأولوية. ويشكل إضفاء الطابع العالمي على هذه المعاهدة الهامة، وتدمير جميع الأسلحة الكيميائية، وإيجاد وسائل فعالة لتحديد الهجمات الكيميائية وإسنادها والمعاقبة عليها، هي أفضل السبل لضمان أن تصبح الأسلحة الكيميائية حقا جزءا من الماضي.

**السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**  
سيتاح النص الكامل لبياني على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

لقد أيدنا دائما الامتثال السريع والكامل وغير المشروط لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ويسرنا توقيع ١٩٣ دولة عليها بالفعل. ونحن نسهم إسهاما عمليا في تعزيزها. وأكملنا في عام ٢٠١٧ تدمير ترسانتنا الكيميائية البالغة حوالي ٤٠.٠٠٠ طن. وندعو الولايات المتحدة إلى أن تحذو حذونا، وتدمر مخزوناتنا المتبقية من المواد السامة في أقرب وقت ممكن.

ومن المفترض تعزيز سلامة نظام اتفاقية الأسلحة الكيميائية من خلال العمل الفعال الذي تقوم به منظمة دولية متخصصة. ولسوء الحظ، فإن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية منقسمة حاليا، جراء التسييس المفرط لمسألة الأسلحة الكيميائية السورية، وقضية سكريبال المدبرة، ومهمة الإسناد غير المشروعة التي فرضتها مجموعة من الدول الغربية على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن منح الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مهمة إسناد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية يتجاوز أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وبمس السلطة الحصرية لمجلس الأمن. وتشكل الفكرة التي ينطوي عليها تهديدا ليس للاتفاقية نفسها فحسب، بل أيضا لمجمل نظام نزع السلاح وعدم الانتشار الخاص بأسلحة الدمار الشامل.

ونحن على يقين تام من أن الآلية لن تجري تحقيقات موضوعية. وقد أظهرت التجربة أنه بدلاً من الإجراءات التي

**السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية):** آخذ الكلمة في مناقشة اليوم لأؤكد مرة أخرى أن نيوزيلندا لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بإيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

ونؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا باسم الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية (انظر A/C.1/74/PV.13)، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

لا تزال نيوزيلندا ترى أنه لأمر بغيض أن نجد أنفسنا كمجتمع دولي مضطرب لأن نواجه استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، فإن الفظائع التي شهدناها في السنوات الأخيرة - في سورية والعراق وماليزيا والمملكة المتحدة - تؤكد ضرورة تجديد التركيز والتصميم في السعي إلى نزع السلاح الكيميائي. وأي استخدام للأسلحة الكيميائية هو أمر شديد البغض ويشكل انتهاكا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وغيرها من القوانين الدولية ذات الصلة. وتدين نيوزيلندا جميع استخدامات الأسلحة الكيميائية، في أي وقت وفي أي مكان ولأي سبب من الأسباب، ونسعى إلى دعم ذلك الحظر الدولي الهام.

وعلى غرار العديد من البلدان الممثلة في القاعة اليوم، يساورنا قلق عميق إزاء الإفلات من العقاب الذي تتمتع به الجناة الذين نفذوا هجمات بالأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة. ويجب ألا يكون هناك أبدا إفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. وستواصل نيوزيلندا إسماع صوتها في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرها من المحافل ذات الصلة، دعما للأساليب الفعالة لتحديد هوية مستخدمي الأسلحة الكيميائية ومساءلتهم. ونؤيد بقوة فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي أنشئ في حزيران/يونيه ٢٠١٨، والذي يضطلع بمهمة حاسمة هي تحديد هوية مرتكبي هذه الهجمات. ونتطلع إلى تقريره الأول، الذي سيمثل مزيدا

في الواقع تراجعاً مقلقاً جداً. ونحن نؤمن بإيماناً راسخاً بأننا يجب أن نواصل التمسك بالاتفاقات التي أبرمناها، وأن نكيفها عند الاقتضاء لمعالجة الحقائق الجديدة.

ونرحب بالنجاحات الأخيرة فيما يتصل باتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي تحققت بفضل الجهود الدولية لنزع السلاح الكيميائي، والعمل القيم الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومع ذلك، فإن الهجمات بالأسلحة الكيميائية التي شهدناها في السنوات والأشهر القليلة الماضية قد تسببت في خطر عودة ظهور الأسلحة الكيميائية الذي يجب أن نواجهه. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتقاعس عن العمل في مواجهة هذه الأنواع من الأسلحة التي لا تميز. ويجب أن نعمل على منع استخدامها وتحديد المسؤولين عن ذلك ومقاضاتهم. ولهذا السبب، ينبغي أن ندعم العمل الممتاز الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ليس فقط في مجال نزع السلاح، من قبيل معالجة وتدمير المواد والمعدات التي خلفها البرنامج الكيميائي الليبي، بل أيضاً في مجال التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع السوري، وإسناد المسؤولية عن ذلك. وينبغي أيضاً أن نتيح ذلك الدعم للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائياً. ويجب أن نوجه رسالة واضحة لا لبس فيها مفادها أن استخدام الأسلحة الكيميائية لا يمكن أن يمر بدون عقاب.

ويشكل تطوير وانتشار أسلحة الدمار الشامل البيولوجية أحد التهديدات الرئيسية لأمن المجتمع الدولي. فهو تهديد حقيقي شهدناه يظهر في مختلف الهجمات التي نفذت بأسلحة بيولوجية سامة. ولا تزال اتفاقية الأسلحة البيولوجية ومؤتمرات استعراضها، إلى جانب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)،

وضعتها الاتفاقية لجمع الأدلة والحفاظ على سلسلة العهدة، فإن المفهوم السائد الآن هو مفهوم "الاستنتاج الأرجح". وقد أيدت روسيا باستمرار إنشاء آلية دولية محايدة تتمتع بكفاءة مهنية عالية تحت رعاية مجلس الأمن للتحقيق في حالات الإرهاب الكيميائي في الشرق الأوسط، مع الامتنال الصارم للمعايير السامية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. غير أن جميع مقترحاتنا لقيت معارضة شديدة من جانب الدول الغربية، التي تفضل استغلال الاستفزازات المستمرة المتعلقة باستخدام المواد السمية، مثل الحادث الذي وقع في دوما في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، من أجل تشويه سمعة السلطات الشرعية لسورية.

ونؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ونرحب بتصديق تنزانيا على الاتفاقية، الذي نعتبره خطوة حقيقية إلى الأمام على طريق تعزيز الأمن البيولوجي في القارة الأفريقية، وفي العالم بأسره. وقد توصل اجتماع خبراء اتفاقية الأسلحة البيولوجية المعقود في جنيف في آب/أغسطس إلى نتيجة ناجحة. ونظر في مقترحات محددة لتحسين تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك المبادرات الروسية بشأن إنشاء وحدات بيولوجية طبية متنقلة وفق الشكل الذي تنص عليه الاتفاقية، وإنشاء لجنة استشارية علمية. وسيساعد تنفيذها حقا على تعزيز نظام الاتفاقية. ونرى أنه من الضروري تعزيز العمل فيما بين دورات الاتفاقية بجميع السبل الممكنة. ومن المفترض أن تؤدي إلى تقارب مواقف الدول من أجل التعجيل باعتماد وتنفيذ تدابير يمكن أن تقلل من خطر الأسلحة البيولوجية.

**السيدة باسولس ديلغادو (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية):**

تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (A/C.1/74/PV.13) وسيكون النص الكامل للبيان الذي سأدلي به متاحاً على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

ويسارونا جميعاً القلق إزاء مستقبل نظام عدم الانتشار. حيث لم يجرز في السنوات الأخيرة أي تقدم مشجع، بل شهدنا

التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ هام أيضا في الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ونشيد بالعمل الجاري الذي تقوم به اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق، التي واصلت تقديم إسهامها المهم في التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في ذلك البلد. ونكرر الإعراب عن تأييدنا القوي للعمل الهام الذي تضطلع به بعثة تقصي الحقائق وفريق تقييم الإعلانات. ونشدد مرة أخرى على ثقتنا الكاملة في مهنية ونزاهة وموضوعية نتائج تقارير بعثة تقصي الحقائق، بما في ذلك ما يتعلق بالحدث الذي انطوى على استخدام مادة كيميائية سامة كسلاح في دوما في العام الماضي. ومن ناحية أخرى، نشعر بالقلق كذلك إزاء الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباين المتبقية في إعلان النظام السوري بشأن برنامجه للأسلحة الكيميائية ومخزونات، ونحث النظام على التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بما يتفق والتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونكرر الإعراب اليوم عن دعمنا القوي للاتفاقية بوصفها دعامة أساسية للهيكل الدولي لنزع السلاح ومكافحة الانتشار. ونود أن ننضم إلى الآخرين في دعوتهم إلى إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية وفي دعوة الدول الأربع المتبقية التي لم تصبح بعد أطرافا فيها إلى أن تفعل ذلك.

وتعيد تركيا تأكيد تأييدها لاتفاقية الأسلحة البيولوجية بوصفها الإطار الرئيسي للتعامل مع استخدام هذه المواد وللجهود الرامية إلى تحقيق عالمية الاتفاقية.

**السيد ثين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد ميانمار البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وإندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.13).

تشكل الركائز الرئيسية للهيكل القانوني الدولي لمكافحة ذلك التهديد. وإيماننا من إسبانيا بأن جميع هذه الصكوك والتدابير ضرورية، فقد اعتمدت من خلال مجلس أمنها الوطني خطة وطنية للعهدة البيولوجية، توفر الهيكل والتنظيم لجميع مؤسساتها الوطنية المسؤولة في مجال الأمن البيولوجي.

**السيد ياقوت (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** لا يزال انتشار أسلحة الدمار الشامل ونُظم إيصالها يشكل تهديدا للأمن الدولي. ومن دواعي القلق العميق خطر حيازة أطراف فاعلة من غير الدول لهذه الأسلحة. وتعلق تركيا أهمية كبيرة على الجهود الجماعية الرامية إلى عكس هذا المسار المثير للجزع. إننا نؤيد تماما معاهدات الحد من الأسلحة وعدم الانتشار، وكذلك نُظم مراقبة الصادرات كوسيلة لمنع هذا الانتشار.

ونكرر تأكيد إيماننا الراسخ بأن استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان، في أي مكان، وتحت أية ظرف، يمثل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتدين تركيا بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية، الذي عاد إلى الظهور بعد عقود من بدء نفاذ تلك الصكوك الدولية الهامة، من دون مساءلة. وقضية سورية مثار قلق خاص في هذا الصدد. فبعد عدم تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، شكل القرار المتخذ في الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بوضع الترتيبات اللازمة لتحديد هوية مرتكبي جرائم استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، خطوة حاسمة لسد الفجوة. ويظل تنفيذ ذلك القرار يشكل أولوية عاجلة. وفي هذا السياق، نرحب بإنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية هذا العام، ونؤيد جهوده الرامية إلى تحديد هوية مرتكبي الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية.

إن التعاون بين الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ٢٠١٨ إلى اتفاق بشأن تدابير لمعالجة المسائل الهيكلية والمالية للاتفاقية. والطريقة الوحيدة لضمان استمرار وجود البشرية في عالم أكثر أماناً قد تخلص من خطر أسلحة الدمار الشامل هي التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

في الختام، ندعو جميع الدول إلى الانضمام إلى معاهدات نزع السلاح ذات الصلة وإلى مواصلة العمل لتنفيذ جدول الأعمال العالمي لنزع السلاح بالاستخدام الفعال لتعددية الأطراف بحسن نية.

**السيدة كمال (قطر):** يجدد وفد بلدي تقديره، السيد الرئيس، لجهودكم والوفود المشاركة، ويؤيد بيان مجموعة الدول العربية وبيان حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.13).

يوجب انتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل وآثارها الفظيعة على الإنسانية تضافر المجتمع الدولي لمنع امتلاك تلك الأسلحة وكفالة تحريم استخدامها تحت أي مسوغ والتقييد الصارم بالالتزامات القانونية الواردة في المعاهدات الدولية ذات الصلة. وتؤمن دولة قطر أن حل النزاعات وتسويتها بالطرق السلمية هو الخيار الأفضل الأجدى لصون السلم والأمن الدوليين وتخليص العالم من النزاعات التي طالما استغللتها الجماعات الإرهابية للحصول على أسلحة الدمار الشامل. وهو ما يستوجب تكثيف الجهود الدولية لمنع تلك التنظيمات من تحقيق أهدافها، وفق ما أكدته قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي أكد أن الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية تمثل تهديداً للأمن والسلم الدوليين.

يشكل استخدام الأسلحة الكيميائية تهديداً خطيراً لمنظومة عدم الانتشار ويعرض الملايين للموت والمعاناة ويقوض السلم والأمن الدوليين. وعليه، فقد أكد المجتمع الدولي رفضه وإدانتته لاستخدام الأسلحة الكيميائية. كما رسخت اتفاقية الأسلحة الكيميائية الالتزام بحظر استخدامها وحياتها لما يمثل ذلك من

يشكل وجود وانتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية ووسائل إيصالها تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين، وبالتأكيد، لمستقبل البشرية. وقد ازداد عدد النزاعات المسلحة، بينما تتزايد التوترات بين الدول. ويساور ميانمار قلق بالغ إزاء العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية والأضرار التي قد تلحقها ببقاء البشرية. كما إن حوادث الأسلحة النووية وإمكانية استخدام الإرهابيين للأسلحة النووية يشكلان شاغلين متناميين في العالم اليوم. وسيكون من المهم للغاية أن نضع جهودنا لإحراز تقدم ملموس في مفاوضات نزع السلاح وعدم الانتشار. ونعتقد أن بالإمكان حل التوترات والأخطار المتزايدة بالحوار السياسي البناء والمفاوضات والتعاون.

وينبغي ألا توجد أسلحة كيميائية بعد الآن في عالم اليوم، لأن لها أثراً عشوائياً على البشر والبيئة الطبيعية. وقد شهدنا تحقيق إنجازات هامة في إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتدمير الأسلحة الكيميائية المعلنة تحت التوجيه التقدير لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتشير التقديرات إلى أن نحو ٩٧ في المائة من جميع الأسلحة الكيميائية المعلن عنها قد دُمرت بنجاح وأن المنظمة تحققت من تدميرها. ونأمل أن يستمر إحراز تقدم في تدمير المخزونات المتبقية. وتشجع ميانمار الدول على التقييد بأحكام الاتفاقية ووضع تدابير وطنية للامتثال لها. فذلك يمكن أن يحول أيضاً دون وقوع مواد كيميائية فتاكة في أيدي الإرهابيين، الذين يمكنهم استخدامها لصنع أسلحة كيميائية لاستعمالها ضد المدنيين.

وتؤمن ميانمار بالدور الهام الذي تضطلع به وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية واجتماعات خبرائها واجتماعات الدول الأطراف، فضلاً عن جهودها الرامية إلى تشجيع جميع الدول على التنفيذ الفعال لأحكام الاتفاقية وتعزيز التدابير الوقائية ذات الصلة، والتي تشمل تبادل المعلومات والتعاون في مجالي الاستجابة والتأهب. وقد شجعنا أن الوفود توصلت خلال

السيد تاج الدين (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/74/PV.13).

يظل وجود أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية، يشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين. وقد واصلت الأمم المتحدة، منذ إنشائها قبل ما يقرب من ٧٥ عاما، السعي إلى القضاء على جميع فئات أسلحة الدمار الشامل. وكانت اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي اعتُمدت قبل ٢٧ عاما، إنجازا كبيرا لأنها كانت أول معاهدة شاملة متعددة الأطراف تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. وتشيد ماليزيا بالجهود الدؤوبة التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تحقيق أهداف ومقاصد اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويسرنا أنه تم القضاء على ٩٧ في المائة من مخزونات العالم من الأسلحة الكيميائية.

وعلى الرغم من ذلك التقدم الملحوظ، فإننا نشجب وندين عودة استخدام الأسلحة الكيميائية مؤخرا، وهو أمر غير مقبول أخلاقيا ويشكل خرقا صارخا للقانون الدولي، لا سيما اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومن الضروري أن نخضع المسؤولين عن هذه الأعمال الشنيعة للمساءلة. وكذلك ندعو البلدان المتقدمة إلى تعزيز التعاون الدولي من خلال نقل التكنولوجيا والمواد والمعدات في هذا المجال للأغراض السلمية وإزالة أي قيود تمييزية تتعارض مع روح اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

تواصل ماليزيا، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، التزامها بالتقيد الكامل بالاتفاقية. ونؤيد تأييدا تاما الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز الاتفاقية والنهوض بعالميتها، فضلا عن تصميم المجتمع الدولي المستمر على الامتثال لأحكام الاتفاقية. وتقف ماليزيا على أهبة الاستعداد لتيسير تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية المتصلة

انتهاك صارخ للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وبذلك، شكل هذا الصك الدولي الملزم الأساس القانوني لإدانة ورفض سلوك أي طرف يستخدم هذه الأسلحة ووجوب مساءلة المسؤولين عن استخدامها ومنع إفلاتهم من العقاب. وقد تجلّى رفض المجتمع الدولي لهذه الجرائم الفظيعة في قيام الجمعية العامة بإنشاء "الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١". وفي هذا السياق، أكد المجتمع الدولي رفضه وإدانته لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، استنادا إلى تقارير الأمم المتحدة. وعليه، فإن كفالة مساءلة المسؤولين عن هذه الفظائع سيساهم في منع تكرار هذه الجرائم وينصف الضحايا ويرسل رسالة قوية بمنع إفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب.

تواصل دولة قطر تطوير وتحديث التشريعات الوطنية ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل لتتماشى مع التزاماتها بموجب الاتفاقيات التي انضمت إليها دولة قطر. كما ترعى الدولة كافة الجهود التي تساهم في تعزيز وتنفيذ تلك الاتفاقيات الدولية. وفي هذا السياق، استضافت دولة قطر، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر الجاري، بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الاجتماع السنوي السادس لممثلي الصناعات الكيميائية والهيئات الوطنية في الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وشاركت في الاجتماع ٢٥ دولة طرفا في الاتفاقية، إلى جانب خبراء دوليين وممثلين عن المنظمات الدولية المعنية.

ختاما، فإن الخطر الكبير الذي يمثله وجود واستخدام أسلحة الدمار الشامل يوجب على الجميع تكثيف الجهود للتخلص منها وضمان عدم تطويرها أو التهديد باستخدامها، وبما يحفظ السلم والأمن الدوليين.



حتى يتم تحديد هوية من ينتهكون هذا الحظر ومحاسبتهم. إن تحديد هوية الجناة أمر بالغ الأهمية إذا أردنا ردع الآخرين الذين يعتقدون أنهم يستطيعون استخدام هذه الأسلحة دون عقاب. وترحب أستراليا ببدء عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الآن، وتثني على العمل الشامل والمحاييد والمستقل الذي يقوم به كل من بعثة تقصي الحقائق وفريق تقييم الإعلانات التابعان لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المعنيان بسورية. ونقدر عمل الأمانة الفنية للمنظمة في المساعدة على بناء وتطوير قدرة الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ولا أحد في مأمن من الآثار المدمرة الواسعة النطاق للأسلحة الكيميائية، كما أن الدعم الثابت للمعايير المناهضة لاستخدامها يخدم جميع مصالحنا الأمنية الجماعية. وتلتزم أستراليا بمبادئ وأهداف الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، بقيادة فرنسا، على النحو المبين في البيان المشترك للدول المشاركة في هذه الدورة للجمعية العامة. ونعمل أيضا مع سويسرا والولايات المتحدة من أجل التوصل إلى تفاهم بأن استخدام رذاذ المواد الكيميائية التي تستهدف الجهاز العصبي المركزي في إنفاذ القانون لا يتسق مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونشجع بقوة على المشاركة في مؤتمر تشرين الثاني/نوفمبر للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، حيث سننظر مرة أخرى في مسائل هامة، مما سيزيد من تعزيز فعالية اتفاقية الأسلحة الكيميائية لصالح الجميع.

ويجب أن نواصل العمل بشكل تعاوني لتعديل السياسات والأنظمة بحيث تعكس التهديدات والتكنولوجيات الجديدة والمتطورة باستمرار في مجال أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك من خلال فرض ضوابط صارمة على الصادرات. وعلى الصعيد الدولي، فإن دورنا كرئيس دائم لنظام مراقبة الصادرات لفريق أستراليا ومشاركتنا النشطة في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار

باستخدام العوامل البيولوجية والتكسينات في الأغراض السلمية، على النحو المنصوص عليه في المادة العاشرة من الاتفاقية، وستشارك في ذلك. وسنواصل العمل، عملا بالمادة الرابعة من الاتفاقية، على العمليات المحلية اللازمة الرامية إلى اعتماد مشروع قانون وطني بشأن الأسلحة البيولوجية، سيزيد من تعزيز وضمأن التنفيذ الفعال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في ماليزيا.

إن ماليزيا، إذ تمسك بميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، تؤكد من جديد التزامها الراسخ بضمأن أن تظل جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وستبذل ماليزيا قصارى جهدها لمواصلة تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، وفقا للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن ممارسة السيادة في منطقتنا لتأمين مستقبلنا في عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

**السيد هورن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):** ما من ظروف تبرر استخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية، ويجب على المجتمع الدولي أن يظل ثابتا في هذا الصدد. ويتطلب الإبقاء على هذا الحظر ومنع عودة ظهور الأسلحة الكيميائية وانتشارها عزما من جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد تم اختبار هذا العزم لدى استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية والعراق وماليزيا والمملكة المتحدة من جانب الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية. غير أن الدول الأطراف قد أظهرت أنها قادرة على الاستجابة بسرعة وفعالية للذين يتحدون اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتنفيذها، وأنها سوف تفعل ذلك.

وقد أظهرنا عزمنا الجماعي على محاسبة الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية. وكفلنا أن تتمكن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من الاستفادة من القدرة على إسناد المسؤولية، بما في ذلك على الصعيد العالمي. ومن المناسب تماما أن تجري منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحقيقات شاملة ومستقلة ومحيدة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هنغاريا ليعرض مشروع القرار A/C.1/74/L.44.

السيد مولنار (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد هنغاريا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.13).

وما طلبت الكلمة إلا لكي أعرض بإيجاز مشروع القرار A/C.1/74/L.44، بشأن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وهي ركيزة رئيسية من ركائز جهود المجتمع الدولي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ووفقا للممارسة المتبعة في السنوات السابقة، وبعد مشاورات غير رسمية مستفيضة مفتوحة العضوية، قدمت هنغاريا مشروع القرار هذا بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ويتضمن مشروع قرار هذا العام، بالإضافة إلى التحديثات الفنية، فقرة جديدة في الديباجة بشأن المشاركة المنصفة للمرأة والرجل في إطار الاتفاقية. وتجسد التغييرات التي أدخلت على منطوق مشروع القرار المقررات المتخذة في آخر اجتماع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية بشأن المسائل المالية والحاجة إلى مواصلة النظر في سبل معالجة هذه المسائل الخطيرة على سبيل الاستعجال. وفي ضوء أعمال التجديد الرئيسية الجارية في قصر الأمم في جنيف، يبحث تغيير آخر في النص على أن يتفق الاجتماع المقبل للدول الأطراف، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر، على ترتيبات عملية للمؤتمر الاستعراضي التاسع.

وتود هنغاريا أن تظل المقدم الوحيد لمشروع القرار المتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية. وأود أن أعتم هذه الفرصة لأشكر الدول الأعضاء على المرونة التي أبدتها في الجولات الثلاث من المشاورات غير الرسمية هنا في نيويورك، وأن أعرب عن أملنا في أن يُعتمد مشروع القرار مرة أخرى بتوافق الآراء، كما كان الحال في كل عام حتى الآن. وفي ذلك السياق، أود أن

يقدمان مساهمات ملموسة في التعاون الدولي، بما في ذلك تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وتلتزم أستراليا أيضا باتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي تركز عليها المعايير الدولية لمكافحة الأسلحة البيولوجية. ونشجع جميع الدول الأطراف على المشاركة البناءة والعملية في اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية في كانون الأول/ديسمبر والبحث عن سبل عملية لتعزيز الاتفاقية في الفترة السابقة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ وما بعده.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتأييد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.13)، وأن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن انتشار استخدام الأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة مسألة تثير قلقا بالغا لدى سلوفينيا. ولهذا السبب انضمنا إلى الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية ونقدر العمل المهني والمستقل والمحايد الذي تقوم به الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبعثة تقصي الحقائق وفريق تقييم الإعلانات التابعان للمنظمة. وتؤيد سلوفينيا بقوة تنفيذ القرار المتخذ في الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في حزيران/يونيه من العام الماضي، والذي أدى إلى إنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي قدمت سلوفينيا تبرعا له. ونعتقد أن العمل المهني والمحايد للفريق سيسهم إسهاما كبيرا في تحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وبغية تمكين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أداء المهام المتصلة بولايتها على نحو كامل في المستقبل، قدمت سلوفينيا أيضا مساهمة طوعية إلى مركز الكيمياء والتكنولوجيا التابع للمنظمة.

وأخيرا، أود مرة أخرى أن أدعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى الانضمام إليها والإسهام في تحقيق هدف عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

إن الهدف والغرض الأساسيين لاتفاقية الأسلحة الكيميائية هو نزع الأسلحة الكيميائية. وترحب الصين بانتهاء الجمهورية العربية السورية والاتحاد الروسي وليبيا والعراق على التوالي، من تدمير أسلحتها الكيميائية. ويساورنا قلق بالغ من حقيقة عدم تقيد دولة طرف معينة حائزة للأسلحة الكيميائية بالموعد النهائي الذي جرى تمديدته لتدمير أسلحتها الكيميائية. وتحت الصين الولايات المتحدة، باعتبارها الدولة الطرف الوحيدة المتبقية التي تمتلك أسلحة كيميائية، على بذل جهود ملموسة للوفاء بالتزاماتها وإنجاز تدمير أسلحتها الكيميائية بحلول الموعد النهائي المحدد.

لقد نفذت الصين اتفاقية الأسلحة البيولوجية بشكل متسق ودقيق. ونحن ندعم التفاوض على بروتوكول ملزم قانوناً يتضمن آلية تحقق. وقد شجعت الصين بنشاط وضع مدونة سلوك نموذجية طوعية لعلماء البيولوجيا، واقترحت أيضاً إنشاء نظام لضوابط التصدير لمنع الانتشار البيولوجي والتعاون الدولي في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتتقدم الصين بثبات في عملياتها التشريعية بشأن الأمن البيولوجي. وقدمنا يوم الاثنين مسودة قانون الأمن البيولوجي إلى اللجنة الدائمة في مجلس الشعب الوطني، للتداول.

وقد اشتركت الصين والأمم المتحدة قبل يومين فقط، في استضافة دورة تدريبية ثالثة لنقاط الاتصال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التابعة للجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، شارك فيها ممثلون من بلدان من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومجموعة موردي المواد النووية، ونظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، وغيرها من المنظمات والنظم الدولية. وأكدت الصين رسمياً أنه ينبغي تحسين النظام الدولي لعدم الانتشار من خلال إنشاء آلية مفتوحة وشاملة للجميع لمراقبة الصادرات من أجل عدم الانتشار على الصعيد

أشدد على أن المجتمع الدولي، باعتماده مشروع القرار بتوافق الآراء، يعرب عن اعتقاده الراسخ بأن الاتفاقية ضرورية لصون السلم والأمن الدوليين، ويؤكد من جديد تأييده الصريح لحظر الأسلحة البيولوجية.

**السيد تشن وي (الصين) (تكلم بالصينية):** تؤيد الصين بثبات مقاصد وأهداف اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن مواصلة تعزيز علميتهما وفعاليتيهما ومرجعيتيهما. ونحث جميع الدول على الامتثال الصارم لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية من أجل البحث عن حلول قائمة على توافق الآراء للقضايا الرئيسية بطريقة موضوعية وجزئية ومهنية بدلاً من اللجوء المتعمد إلى التصويت أو استهداف بلدان معينة لأغراض سياسية.

ويجب أن تفضي أي جهود تُبذل لحل مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية إلى تعزيز عملية التسوية السياسية السورية والحفاظ على السلام والاستقرار في سورية والشرق الأوسط. وتعارض الصين القرار الذي اتخذ العام الماضي بشأن إسناد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية، وتعتقد أن الأولوية الآن ينبغي أن تكون لتنظيم عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية وضمان تنفيذ القرار في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومن الضروري اتباع نهج جاد إزاء التوازن الشامل والتنفيذ الفعال لتلك الاتفاقية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتكثيف عملية تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية والأسلحة الكيميائية المتروكة. ودعت الصين واليابان بشكل مشترك في شهر أيلول/سبتمبر، وفداً من المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لزيارة ناجحة لمنشأة الأسلحة الكيميائية المتروكة التي شيدها اليابان في هاربانغ، والتي تستخدم الآن لتدمير تلك الأسلحة. وتدعو الصين اليابان إلى مواصلة بذل جهود ملموسة للوفاء بالتزاماتها، وتعزيز جهودها لتدمير أسلحتها الكيميائية المتروكة بشكل كامل وفقاً للجدول الزمني ولمعالجة قضايا من قبيل التربة الملوثة على نحو سليم.

كيتو، ولكن للأسف، بسبب القوة القاهرة المعروفة جيداً، فقد كان لا بد من تأجيله إلى أجل غير مسمى حتى الآن. ويشرف بلدي إكوادور أن يواصل التعاون في هذا الصدد مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ودول المنطقة والعالم. وسيتم توفير النسخة الكاملة من بياني على البوابة الموفرة للورق PaperSmart.

**السيد حلاق** (الجمهورية العربية السورية): انطلاقاً من اقتناع حكومة الجمهورية العربية السورية بأن استخدام أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية، هو أمر مرفوض وغير أخلاقي ومدان، وبناء على إيمانها الراسخ بالسعي إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، ولتثبت للعالم كله التزامها بالوقوف ضد أي استخدام للأسلحة الكيميائية، فقد انضم بلدي، سورية، ونفذ كل التزاماته بعد انضمامه إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، في التخلص من برنامج أسلحتها الكيميائية وتدمير جميع منشآت إنتاج تلك الأسلحة، وتدمير كامل المخزون الكيميائي خارج الأراضي السورية، وعلى متن سفن غربية، وعلى رأسها السفينة الأمريكية MV Cape Ray، وبذلك لم تعد سورية تملك أي سلاح كيميائي أو مواد كيميائية محظورة بموجب الاتفاقية.

لقد قدم بلدي أقصى أشكال التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومديرها العام، ونحن على استعداد تام لاستكمال المناقشات حول كافة المسائل العالقة، ومعالجة كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك، وهذا الموضوع يعود إلى المنظمة التي علق مديرها العام تلك المناقشات، ونؤكد هنا أن تعاون سورية منذ انضمامها عام ٢٠١٣، وحتى الآن تجاوز ما نصت عليه الاتفاقية، وإن بلدي ما زال بانتظار إرسال المنظمة لأفرقة تقصي الحقائق للتحقيق والاستمرار في التحقيق في الحوادث التي أبلغنا عنها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر في خربة المصاصة وقليب الثور ومخيم اليرموك وحلب.

العالمي، من بين أمور أخرى، لضمان تمتع جميع البلدان بفوائد الاستخدامات السلمية للعلم والتكنولوجيا، مع تعزيز هدف عدم الانتشار. وسيتم تحميل النسخة الكاملة من بياني على البوابة الموفرة للورق PaperSmart.

**السيد فيالو كاروليس** (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أكرر التزام بلدي باتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية. ونحن طرف في كل منهما، وندعم تنفيذها وعالميتها. وتدين إكوادور استخدام هذه الأسلحة من قبل أي طرف فاعل، دولة كان أو من غير الدول، لأن ذلك يتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني. ونؤكد من جديد أنه ينبغي ألا يكون هناك إفلات من العقاب على الجرائم في هذا الصدد في أي مكان في العالم.

تحظر المادة ١٥ من دستور بلدي تطوير وإنتاج وحيازة وتسويق واستيراد ونقل وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، فضلاً عن الملوثات العضوية العسيرة التحلل شديدة السمية، والكيمائيات الزراعية المحظورة دولياً، والتكنولوجيات والعوامل البيولوجية التجريبية الضارة والكائنات العضوية المعدلة وراثياً التي تضر بصحة الإنسان أو تهدد الأمن الغذائي أو النظم الإيكولوجية، ونحن نلحظ إدخال النفايات النووية والسامة إقليمنا الوطنية. وفي ضوء ذلك، فإن وجود الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في حد ذاته ليس أخلاقياً مثله مثل أي سلاح دمار شامل، بما في ذلك الأسلحة النووية. لذلك، ندعو إلى القضاء على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية بدون المزيد من التأخير، كما ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إنهاء إنتاجها وحيازتها للأسلحة النووية والقضاء عليها.

وأود أن أعتنم هذه المناقشة، لأكرر دعم إكوادور الكامل لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي الواقع، كان من المقرر إجراء تدريب إقليمي للاستجابة لحالات الطوارئ الكيميائية في الفترة من ١٤ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر في

التذكير بأن الولايات المتحدة ليست هي الجهة المناسبة أخلاقياً وسياسياً لتوجيه الاتهامات، ويكفي بريطانيا فخراً بأنها هي من أنشأت التنظيم الإرهابي، الخوذ البيضاء، على يد ضابط الاستخبارات البريطاني جيمس لمزوري. وكما تعلمون فإن تنظيم الخوذ البيضاء الإرهابي هو الذراع الإعلامي لتنظيم جبهة النصرة الإرهابي فرع القاعدة في سورية. إن النظام البريطاني المؤسس الحقيقي لتنظيم الخوذ البيضاء الإرهابي هو المسؤول عن فبركة الحوادث الكيميائية بهدف إثارة الرأي العام ضد بلدي طبعاً.

ولقد قلنا سابقاً أن السياسة البريطانية سم لا تزيق له.

أما بخصوص ما قاله ممثل النظام الفرنسي الذي يتشدد بما أسماه عدم الإفلات من العقاب، فالسؤال هنا هو هل سيحقق النظام الفرنسي مع وزير خارجيته السابق، لوران فايوس، بسبب تورطه في الحادث الكيميائي في الغوطة الشرقية لدمشق عام ٢٠١٣؟ إن النظام الفرنسي مطالب بوقف إرسال الخبراء الكيميائيين الفرنسيين وكذلك بوقف إرسال المواد الكيميائية السامة إلى الجماعات الإرهابية الموجودة على أرض بلدي.

ولعل يمكن لممثل ألمانيا أن يخبر هذه اللجنة الموقرة كيف خرق بلده التزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية قبل تسعة أعوام، تحديداً، وكيف تم إغلاق ذلك الملف بالسرعة القصوى. إن بعض أنظمة الحكم في بلدان الشمال الأوروبي، التي تكلم بالنيابة عنها ممثل النرويج، منخرطة في إرسال الإرهابيين إلى بلدي، سورية، ومن هؤلاء الإرهابيين من لديه الخبرات الكافية في استخدام وخلط المواد الكيميائية السامة. ونطالبهم من هذا المنبر بالتوقف عن دعم إرسال الجماعات الإرهابية من بلدانهم إلى بلدي.

لقد التزم بلدي، سورية، بجميع أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية ونفذ كل التزاماته. واللغو في الحديث الذي حاولته ممثلة الاتحاد الأوروبي في بيانها غير مقبول ومرفوض. وهم يعلمون، في الاتحاد الأوروبي، أن المخزون الكيميائي قد تم

إن بعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، مستمرة في محاولاتها لتضليل المجتمع الدولي، عبر أكاذيب وافتراءات وفبركات غير مقبولة أخلاقياً وعملياً.

وفي هذا السياق، يعبر بلدي عن استهجانه واستغرابه من التصريحات الأخيرة لوزير خارجية الولايات المتحدة، والتي اتهم فيها الجيش العربي السوري باستخدام الكلور في ريف اللاذقية. وإن أقل ما يمكن قوله هو إن تلك التصريحات ما هي إلا أكاذيب مخرجة وتجاوز لصلاحيات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وكان الأحرى أن تعلن الإدارة الأمريكية، بأنها جادة في تدمير مخزونها الكيميائي، والجميع هنا على ثقة تامة بأن الولايات المتحدة لن تتخلى عن أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل، ولهذا فهي تقوم بنشاطات في أراضي بعض الدول لتطوير أسلحة بيولوجية جديدة.

إن التنظيمات الإرهابية المدعومة والمدربة على استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل تركيا والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإسرائيل ودول أخرى هي الخطر الحقيقي الذي يهدد جميع الدول بدون استثناء، ويمكن الحصول على النسخة الكاملة من بياننا على البوابة الموفرة للورق PaperSmart.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** استمعنا إلى المتكلم الأخير في إطار مجموعة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى". أعطي الكلمة الآن للمتكلمين الذين طلبوا الكلمة في إطار ممارسة حق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى تقتصر على خمس دقائق والثانية على ثلاث دقائق.

**السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية):** الجميع يعلم في هذه القاعة أساليب الكذب والغش المتبعة في سياسات الإدارة الأمريكية وتلفيق الاتهامات، والجميع يذكر هنا كذبة أسلحة الدمار الشامل في العراق، وما نتج عنها من دمار وتدمير وانتشار لتنظيمات إرهابية في منطقتنا. ولذلك، لا يسعنا إلا

غاز الخردل وعامل VX والساارين ومواد أخرى. ولا تزال الوتيرة التي تقوم بها الولايات المتحدة بتدمير أسلحتها الكيميائية بطيئة جدا، مما يثير الشكوك حول تقيدها بالتزاماتها الرئيسية بموجب الفقرة ٢ من المادة ١ من اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد وصلت واشنطن بالفعل تطوير وتحسين أسلحتها الكيميائية، في انتهاك للفقرة ١ (أ) من المادة ١. ومن المعروف جيدا أن الولايات المتحدة أصدرت نحو ٥٠٠ براءة اختراع للتطبيقات العسكرية في مجال إنتاج الأسلحة الكيميائية ووسائل إيصالها واستخدامها، بما في ذلك محتوياتها من العوامل الثنائية.

ولا تمثل الولايات المتحدة لالتزاماتها فيما يتعلق بإعلاناتها إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن حقيقة صنعها للأسلحة الكيميائية في أراضي بلدان أخرى فيما يتعلق بالمادة الثالثة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولم تعترف واشنطن بالأصول الأمريكية للذخائر التي تركت في بنما، التي تحتوي على الفوسجين، على الرغم من أن خبراء الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أكدوا ذلك منذ عام ٢٠٠٢. وفي كمبوديا اكتشفت، في عام ٢٠١٢، كميات كبيرة من الذخائر الكيميائية المدفونة التابعة للولايات المتحدة، وأكدت لجنة خاصة تابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مصدرها. وقد نأت الولايات المتحدة بنفسها عن معالجة المشكلة. ونعلم أن الولايات المتحدة شاركت، وفقا لمصادر موثوق بها، في تسليم العراق أسلحة وتكنولوجيا كيميائية لأغراض إنتاجها إبان النزاع الإيراني - العراقي. وقد دمرت الولايات سرا، رغبة منها في إخفاء مشاركتها في توسيع القدرة العسكرية التقنية للعراق خلال فترة حكم صدام حسين، ومن دون إشراك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، نحو ٥٠٠ ٤ ذخيرة مسلحة بمواد كيميائية، منتهكة بذلك المادة الثالثة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفي عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٥، اعتمدت الولايات المتحدة، مخالفة بذلك الفقرة ٥ من المادة الأولى، عددا من

تدميره خارج بلدي على متن سفن أوروبية، نرويجية ودانمركية. وكما تعلمون جميعا فقد امتهن ممثلو الاتحاد الأوروبي في بياناتهم الكذب والنفاق. وكما هي عاداتهم يقومون بتوجيه الاتهامات الكاذبة إلى البلدان التي لا تنفذ تعليماتهم أو سياساتهم أو تكون تابعة لهم. إن عددا لا بأس به من بلدان الاتحاد الأوروبي زود الجماعات الإرهابية المسلحة، وبالأخص تنظيمي داعش وجبهة النصرة الإرهابيين، بمواد كيميائية سامة لكي يتم استخدامها في بلدي، بالإضافة إلى إرسالهم خبراء أوروبيين مختصين في المواد السامة لتدريب الجماعات الإرهابية على خلطها واستخدامها. ولو كان ممثلو الاتحاد الأوروبي جادين، لكانوا قد أجروا تحقيقات وأوضحوا للعالم وبينوا بدلا من الكذب والنفاق هنا من هي تلك الدول المنخرطة في تسليم وتزويد الجماعات الإرهابية المسلحة الموجودة في بلدي بمواد كيميائية سامة، أو من هي تلك التي تنظم نقل الإرهابيين والأسلحة والمعدات والذخائر إلى التنظيمات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن.

إن النظام التركي يعد المسؤول الأول عن جميع الحوادث الكيميائية في بلدي، حيث سمح النظام التركي باستخدام أراضيه لتدريب الإرهابيين على استخدام المواد الكيميائية السامة. كما سمح النظام التركي بنقل المواد الكيميائية السامة إلى الداخل السوري عبر الحدود السورية - التركية إلى الإرهابيين، وكذلك الصواريخ المزودة برؤوس كيميائية. ويشرف هذا النظام على توزيع تلك الصواريخ بين الجماعات الإرهابية المسلحة.

**السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** أود أن أتكلم عن عدد من البيانات التي اتهمت روسيا بانتهاك اتفاقية الأسلحة الكيميائية وأن ألفت انتباه البلدان التي توجه الاتهامات إلى الحقائق التالية:

تظل الولايات المتحدة، اليوم، الدولة الطرف الوحيدة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي لا تزال تمتلك ترسانة عسكرية تبلغ حوالي ٢٠٠٠ طن من الأسلحة الكيميائية على أساس

إسرائيل بروح الاتفاقية وتؤمن بمجموعة القيم التي تمثلها، على عكس آخرين في المنطقة والذين هم أطراف في الاتفاقية ولكنهم ينتهكونها، وعلى عكس غيرها ممن لم يوقع عليها على الإطلاق. وردا على بيان ممثل النظام الإيراني، من الواضح جدا أن إيران تنتهك بشكل متكرر الالتزامات التي تعهدت بها حتى الآن.

**السيد الحبيب** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): لقد أخذت الكلمة ممارسة لحق وفد بلدي في الرد فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل فرنسا بشأن العلاقة بين برنامج إيران للقذائف التسيارية وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). إن القذائف التسيارية الإيرانية مصممة لأغراض دفاعية بحتة وهي ذات قدرة تقليدية ولا علاقة لها بجوهر قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). ولذلك، فإن ادعاءات الوفد الفرنسي وتأكيداته لا أساس لها من الصحة وغير مقبولة. إن قدرة إيران الدفاعية وسيلة فعالة لتعزيز الاستقرار والحفاظ عليه في المنطقة وردع العدوان على الأمة الإيرانية. ويجدر بفرنسا أن تفهم وتعرف أن نقل وتصدير أسلحة قيمتها بلايين اليورو على نحو غير مسؤول إلى بلدان في الشرق الأوسط منخرطة في نزاعات وعدوان عسكري ضد دول أخرى في المنطقة هو العمل الأكثر زعزعة للاستقرار الذي ربما يمكنها أن تتخذه. وتشكل عمليات النقل والصادرات هذه انتهاكا لالتزام فرنسا بموجب معاهدة تجارة الأسلحة ومدونة قواعد السلوك للاتحاد الأوروبي المتعلقة بصادرات الأسلحة. وندعو فرنسا إلى احترام التزاماتها الدولية والامتناع عن تصدير أسلحة إلى البلدان المنخرطة في النزاع والاحتلال والعدوان في الشرق الأوسط.

ولن أعير أهمية لمزاعم ممثلة النظام الإسرائيلي الإجرامي بعدم الرد عليها سوى بالرفض.

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة ممارسة لحقي في الرد على عدد من البيانات التي أدلى بها اليوم. فيما يتعلق بالملاحظات التي أبدتها

الوثائق التي تأذن بإمكانية استخدام المواد الكيميائية في مكافحة الاضطرابات من أجل حل المشاكل العسكرية. وفيما يتعلق بأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي لا تنتهكها الولايات المتحدة صراحة، اتبعت واشنطن نهجا انتقائيا بإبداء ٢٨ تحفظا بشأنها. وبتلك الطريقة يمكن لسلطات الولايات المتحدة أن ترفض قبول عمليات التفتيش الدولية أو أن تحظر نقل التجارب الكيميائية التي تجرى على أراضي الولايات المتحدة إلى خارج البلد، أو أن تفرض قيودا على إجراء عمليات التفتيش نفسها. ويواصل الأمريكيون أيضا إبداء تحفظات بشأن بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية. وتنص التحفظات، من بين أمور أخرى، على إمكانية الاستخدام الانتقامي للأساليب الكيميائية لأغراض التعطيل المؤقت.

إننا نحث بلدان أوروبا على توجيه اهتمامها إلى الانتهاكات الحقيقية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية من قبل الولايات المتحدة، وهي حليف استراتيجي لغالبية البلدان الأوروبية، بدلا من إطلاق ادعاءات بشأننا وبشأن الدول الأخرى.

**السيدة سيهايك - سوروكا** (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): ردا على بضعة وفود ذكرت إسرائيل في بياناتها، ولا سيما بعض الوفود من الشرق الأوسط، أود أن أشدد على الحقائق الدقيقة التي تفيد بأن إسرائيل وقّعت على اتفاقية الأسلحة الكيميائية منذ عام ١٩٩٣ كما أنها من الموقعين على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، الذي يحدد القاعدة. إن الانضمام إلى معاهدات تحديد الأسلحة ونزع السلاح، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أو التوقيع عليها دون تنفيذها أو الامتثال لها، كما هو الحال بالنسبة لإيران وسورية، أمر غير مهم.

ولدى إسرائيل آلية وطنية قوية لمراقبة الصادرات تجسد قواعد وأهداف والتزامات اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتتصرف

عندما ينفي بوضوح أن النظام استخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه. ولا ينبغي لنا بعد الآن أن نستمع إلى ذلك في هذه الهيئة.

**السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أود أولاً أن أورد على ممثل إيران فيما يتعلق ببرنامج بلده للقذائف التسيارية. إن القذائف الإيرانية يمكن استخدامها بشكل هجومي. وهي ليست أنظمة دفاعية من الناحية الفنية. والتأكيد على أن برنامج القذائف الإيراني دفاعي بطابعه لا يتفق مع الحقائق. وتبين تطوراتها التكنولوجية، ولا سيما من حيث الدقة، أن تلك القذائف مصممة لاستخدامها في مساح العمليات. والمنظومات التي طورتها إيران ليست منظومات دفاعية مضادة للطائرات أو مضادة للقذائف. فهذا برنامج متطور ومتعدد الأغراض للقذائف التسيارية تتجاوز تطبيقاته العسكرية مجرد المهام الدفاعية.

كما تستخدم الكيانات الموالية لإيران القذائف الإيرانية في مساح العمليات بطريقة مزعومة للاستقرار للغاية، والغالبية العظمى من القذائف الإيرانية ذات استخدام مزدوج ويمكنها إيصال حمولات نووية أو تقليدية. وتشكل القذائف الإيرانية عالية الدقة ذات الحمولات التقليدية مصدر قلق في حد ذاتها. ولهذا السبب، كان بيان وفد بلدي محمداً جداً في لفت انتباه المجتمع الدولي إلى هذا الموضوع.

ورد على ممثل سورية، فقد أتيحت لي هذه المرة الفرصة للرد عدة مرات خلال المناقشة العامة على تعليقات ممثل سورية فيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية. سأكون موجزاً. أريد ببساطة أن أسلط الضوء على بضع نقاط. لقد أصغيت بعناية إلى المناقشة التي دارت اليوم وأمس (انظر A/C.1/74/PV.13). وما أفهمه هو أنه لا أحد في هذه القاعة ينكر استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. والسؤال هو ما إذا كنا سنتوقف عند هذا الحد، وما إذا كانت تلك الجرائم سوف تمر من دون عقاب.

زميلي الروسي وبعض الآخرين الذين أثاروا نقطة مماثلة، فإني ما فتئت أقول ذلك على مدى العامين الماضيين. إن الولايات المتحدة في طريقها إلى استكمال تدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٣. ونتوخى الوضوح التام بشأن ذلك. والعملية شفافة جداً.

وإذ أستمع إلى زميلي الروسي في إسناد أشياء معينة إلى سماء بمصادر موثوقة، أقترح أن تحذر اللجنة مما تسمعه استناداً إلى مصادر روسيا الموثوق بها، والتي لا تتمتع بمصداقية كبيرة، على أقل تقدير. وأود أن أقول إن الولايات المتحدة يسرها تماماً أن روسيا أكملت تدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٧. وللأسف، نسي زميلنا الروسي أن يذكر أن الولايات المتحدة - وهذه نقطة هامة بالنسبة للمشاركين الجدد هنا والذين ربما لم يسمعوها بها - قدمت ما يقرب من بليون دولار من المساعدات المالية في صورة مساهمات عينية لتدمير مخزون روسيا من الأسلحة الكيميائية. وروسيا هي موضع ترحيب كبير. وردا على ممثل النظام السوري، أود أن أشير إلى أنه من الواضح أن لديه ميلاً إلى المراوغة. ونعلم جميعاً أن سورية لم تقدم إعلاناً كاملاً إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بمخزونها من الأسلحة الكيميائية. ولكن واضحاً في أنه لا جدال في ما إذا كان نظام الأسد قد استخدم الأسلحة الكيميائية مراراً وتكراراً ضد شعبه. فذلك الجدل محسوم، وعلى الرغم من محاولات النظام ومساعدته تحويل النقاش والادعاء بأن النظام لم يستخدم الأسلحة الكيميائية، فيجب إنهاء ذلك الجدل. إنه ببساطة لا يمكن أن يستمر، ونحن في هذه القاعة لا ينبغي أن نستمع إلى الأصوات التي تدعي أن سورية لم تستخدم الأسلحة الكيميائية. وعلاوة على ذلك، فإن إطلاق ممثل ذلك النظام صفة منظمة إرهابية على "ذوي الخوذ البيض" أمر يجافي المنطق. إنها لحظة حزينة. وأود أن أطلب فحسب من الدول الأعضاء ومن المراقبين عدم الاستماع إلى ممثل النظام



بالنسبة للبلبون دولار التي ساهمت بها الولايات المتحدة في دعم عملية تدمير الترسانة الكيميائية الروسية، فأود أن أذكر زملائي الأمريكيين أن نصف هذا المبلغ، أو ربما أكثر، أنفقته الولايات المتحدة نفسها على الاحتياجات الإدارية والمتعلقة بالبروتوكول وغيرها من الاحتياجات التي لا علاقة لها على الإطلاق بتدمير الأسلحة الكيميائية الروسية. وبالتالي، كان المبلغ الحقيقي للمساعدة حوالي ٥٠٠ مليون دولار. وأود أن أشكر الولايات المتحدة على تلك المساعدة بالنيابة عن الاتحاد الروسي.

لدى الولايات المتحدة قدرة تصنيع وقدرة تكنولوجية واقتصادية أكبر بكثير مما كانت عليه روسيا قبل ٢٠ عاماً، ويمكنها بسهولة توفير مبلغ أصغر بكثير من ٥٠٠ مليون دولار من أجل تدمير ٢٠٠٠ طن المتبقية من أسلحتها الكيميائية. وإذا أخذنا ميزانية الدفاع الإجمالية للولايات المتحدة، فإن المبلغ المطلوب لإزالة الترسانة الكيميائية المتبقية للولايات المتحدة سيكون نقطة في بحر. ولا أعتقد أن الولايات المتحدة ليست في وضع يمكنها من العثور على هذه النقطة في بحر، واستخدامها للتخفيف من مخاوف المجتمع الدولي، الذي أعرب عن قلقه من أن إحدى الدول الرائدة في العالم وصاحبة دور عالمي تحافظ على ترسانة ضخمة من الأسلحة الكيميائية.

**السيد حلاق** (الجمهورية العربية السورية): شكرا على المرونة التي أبديتها، سيدي الرئيس، ونحن كنا قد طلبنا قبل، لكن يبدو أنه لم يبلغكم أحد بالإشارة التي وصلت إلى الشاشة.

لقد قام الكيان الإسرائيلي في مخالفة لقرارات مجلس الأمن كافة، المتعلقة بمكافحة الإرهاب بتزويد تنظيمي داعش وجبهة النصرة بمواد كيميائية سامة، وقد نقلنا هذه المعلومات إلى الجهات المختصة، وقد استخدم الكيان الإسرائيلي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ومواد محرمة دولياً أخرى، في عدوانه على الدول العربية. إن ممثل النظام التركي يحاول يائساً كل مرة، إبعاد الانتباه عن انخراط نظامه في تسهيل حصول الإرهابيين

وهل المجتمع الدولي على استعداد للقيام بما يجب القيام به لتحديد المسؤولين عن تلك الهجمات؟

والسؤال الثاني الذي يجب أن نطرحه هو ما إذا كان نظام اتفاقية الأسلحة الكيميائية سيرز بشكل أقوى إذا لم نحدد الأطراف المسؤولة عن الهجمات في سورية. وهذا سؤال أساسي. وكيف يمكننا منع استخدام هذه الأسلحة في المستقبل إذا لم نطبق الجزاءات المطلوبة؟ وما هو الشكل الذي سيكون عليه أمننا جميعاً - ليس فقط في الشرق الأوسط ولكن في جميع أنحاء العالم - إذا لم نتخذ الإجراءات اللازمة، وقمنا بدلاً من ذلك بإغلاق الملف الخاص بهجمات الأسلحة الكيميائية في سورية؟ هذا تحد تاريخي. وإذا لم نجابهه، فإننا نواجه خطر الحكم علينا بقسوة ليس فقط من قبل ضحايا هذه الهجمات وأسره، ولكن من قبل الضمير العالمي للأجيال القادمة.

**السيد ياقوت** (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أمارس حقي في الرد على ملاحظات ممثل النظام السوري. وللأسف، سمعناه اليوم مرة أخرى يكرر نفس الادعاءات التي لا أساس لها، وبالتالي فإنه يسيء استخدام اجتماع اللجنة هذا. ونحن نعلم أسبابه جيداً. فهو يريد اختلاق الأوهام، وصرف الانتباه عن الجرائم البغيضة التي ارتكبتها النظام ضد شعبه. وأود أن أقول مرة أخرى إن النظام السوري فقد شرعيته منذ فترة طويلة، وسيُحاسب في نهاية المطاف على جرائمه. ولا أعتقد أنه من الضروري الرد على الممثل السوري وإعطاء أهمية لادعاءاته الواهية.

**السيد بيلوسوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أرد على ملاحظات زميلي الأمريكي.

أود أولاً أن أذكر الجميع بأن تدمير الترسانة الكيميائية الروسية جرى في امتثال تام لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، مع الشفافية والمراقبة الواجبة من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وعلاوة على ذلك، تم اعتماد التدمير الكامل للترسانة الروسية من قبل خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. أما

أمن المواطن وأعاق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وأدت إلى تآكل الثقة في بناء الأمة وتزايد الخوف وسط السكان. وتظل الجماعة الكاربية، في ذلك السياق، تنظر في الحاجة إلى مكافحة الدوافع الرئيسية للجريمة في المنطقة، ومن بينها الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر المرتبطة بها. فأكثر من ٧٠ في المائة من الأشخاص الذين يموتون بسبب العنف في منطقة البحر الكاريبي يقتلون ببنادق. ويكون الأمر الأكثر إثارة للقلق بشأن تلك الإحصاءات عندما نأخذ في الحسبان أن المنطقة لا تصنع أو تصدر أو تعيد تصدير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أو ذخائرها، ولا هي تستوردها على نطاق واسع. ومع ذلك، تواصل المنطقة مكافحة الآثار السيئة للانتشار غير المشروع لهذه الأسلحة في أراضينا، ويتزايد اقتناعنا بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة مكثفة على جميع المستويات لمكافحة هذه الآفة التي تشكل عقبة خطيرة أمام جهودنا الإنمائية. إن حالتنا صعبة بشكل خاص نظرا إلى حدودنا سهلة الاختراق وما نواجه من قيود مالية وقدراتنا المحدودة.

وتظل الجماعة الكاربية مناصرا قويا لمعاهدة تجارة الأسلحة، إدراكا منا لإسهامها الكبير في السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي. وسيصادف يوم ٢٤ كانون الأول/ديسمبر الذكرى السنوية الخامسة لدخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ، مع بلوغ عدد الدول الأطراف فيها ١٠٤ دول. وهي تنص على أحكام كافية لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية وتتناول عناصر حاسمة، بما في ذلك تحويل هذه الأسلحة إلى الأسواق غير المشروعة.

وتعتقد الجماعة الكاربية أن الأهداف المتوخاة من المعاهدة يجب أن تظل حاضرة في أذهاننا إلى أن تتحقق، وندعو الدول الأعضاء إلى تعزيز نظمها الوطنية للمراقبة وتحديث تشريعاتها وسياساتها وإجراءاتها الوطنية لزيادة امتثالها لالتزاماتها بموجب المعاهدة. وتشدد الجماعة الكاربية، في ذلك الصدد، على الحاجة

على المواد الكيميائية بل والأسلحة الكيميائية ذاتها، وكذلك يحاول التهرب من تدريب نظامه للإرهابيين على استخدام تلك المواد والأسلحة، ولكن الجميع يعلم تورط النظام التركي في كافة الهجمات بالمواد الكيميائية التي شنها الإرهابيون المدعومون من قبل النظام التركي. وبالنسبة لما قاله ممثل نظام الولايات المتحدة، فالجميع يعلم أن الولايات المتحدة هي من استخدمت الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية والأسلحة النووية في عدد من الدول. ولينظر الجميع إلى عدد الولادات في فييت نام وغيرها. عدد كبير من الأطفال يولدون بتشوهات بسبب الأسلحة الكيميائية الأمريكية. ومن الطبيعي أن يدافع ممثل الإدارة الأمريكية عن تنظيم الخوذ البيضاء الإرهابي، فهم من يدعمونه بالأموال والمعلومات ويشاركون في أن يطلبوا منهم اختلاق الحوادث الكيميائية في دول أخرى. لا توجد أي مصداقية لمداخلات ممثلي الولايات المتحدة. فالجميع يعلم كيف يثيرون المؤامرات.

ومرة أخرى نطالب فرنسا بالتوقف عن مساعدة الإرهابيين وعدم إرسال الخبراء الفرنسيين إلى بلدي لدعم الإرهابيين. ومن غير المفهوم ولع الحكام الفرنسيين مؤخرا بإشعال الحرائق في العالم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** سنتناول اللجنة الآن مجموعة "الأسلحة التقليدية". لدينا قائمة طويلة من المتكلمين في هذه المجموعة، ولذلك فإنني أطلب التعاون التام من جميع الوفود في التقيد بالحدود الزمنية المقررة لتمكين اللجنة من تجنب التأخر في أعمالنا.

**السيدة أوستن (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاربية.

ومن بين العديد من التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في الجماعة الكاربية ارتفاع معدلات الجرائم العنيفة، التي قلصت

عام ٢٠٠٥، الذي يكمل اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٣ ومعاهدة تجارة الأسلحة لعام ٢٠١٤.

وترحب الجماعة الكاريبية بالاجتماع السابع من اجتماعات الدول التي تعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي يتيح فرصة لتقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ نتائج المؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/CONF.192/2018/RC/3، المرفق). وقد شملت النتائج بيانات قوية بشأن العديد من المسائل، مثل كفاءة تعميم مراعاة الشواغل الجنسانية في السياسات المتعلقة بنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن تدمير الفائض والمصادر والمستوى عليه والذي تم جمعه من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتأمل الجماعة الكاريبية أن تتمكن الدول الأعضاء في الأجل القصير من حشد الإرادة السياسية لإجراء مداولات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تكون عملية على نحو تام وتعالج جميع جوانب الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، بما في ذلك الذخائر، لأن الغالبية العظمى من الوفيات والإصابات الناجمة عن استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تحدث أثناء ارتكاب الجرائم.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية):** يتعين علي أن أطلب من المتكلمة أن تحتتم ببيانها.

**السيدة أوستن (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية):** ترى الجماعة الكاريبية أنه يجب القيام بالمزيد من العمل لتعزيز فهم مشترك للكيفية التي تسهم بها جميع عمليات نزع السلاح، بما فيها تلك المتعلقة بالأسلحة التقليدية، في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الهدف ١٦ وغاياته ذات الصلة.

وفي الختام، تعيد الجماعة الكاريبية تأكيد التزامها بالوفاء بالتزاماتها بموجب مختلف الصكوك الدولية التي تنظم الأسلحة

إلى عنصر إنساني قوي في القرارات المتعلقة بنقل الأسلحة. وكما ذكر الأمين العام في خطته لنزع السلاح لعام ٢٠١٨ تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح.

”تسهم المستويات العالية للأسلحة والذخيرة المتداولة في انعدام الأمن وتسبب الأذى للمدنيين وتسهل انتهاكات حقوق الإنسان وتعيق وصول المساعدات الإنسانية“.

ولا يزال إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة يشكل شاغلا للجماعة الكاريبية، ونحث الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك على وجه الاستعجال. وترغب الجماعة الكاريبية في ضمان إضفاء الطابع العالمي عليها وتثني على الدول التي صدقت عليها مؤخرا، بما في ذلك إحدى الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، سورينام. ومما يشجع الجماعة الكاريبية نتائج المؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، تحت الرئاسة القديرة للسفير يانيس كاركلينز، ممثل لاتفيا، وتتطلع إلى عمل الأفرقة العاملة المتواصل على أساس الولاية التي أسندت إليها في المؤتمر.

ونحث مرة أخرى جميع الدول الأطراف على العمل بحسن نية من أجل ضمان التنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بونكونغو (بوركينافاسو).

وكذلك تجدد الجماعة الكاريبية دعمها للصكوك الرئيسية التي تتصدى للاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استعمالها، بما في ذلك برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب لعام ٢٠٠٥ المصاحب له، علاوة على بروتوكول الأسلحة النارية

فسوء تنظيم الأسلحة الصغيرة وذخائرها عامل رئيسي من العوامل التمكينية للنزاعات العنيفة. إن خطة الأمين العام لنزع السلاح، التي تؤيدها بلدان الشمال الأوروبي تأييدا تاما، تبرز أهمية اتباع نهج شامل لمعالجة مسائل الأسلحة والذخائر. ونرحب بفريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية، المقرر عقده في أوائل عام ٢٠٢٠. ولا تزال معاهدة تجارة الأسلحة تشكل أولوية عليا لبلدان الشمال الأوروبي. وقد أثبتت المعاهدة بالفعل خلال السنوات الخمس الأولى من عملها قيمتها في تشجيع تجارة مشروعة أكثر مسؤولية وشفافية وتحسين الإجراءات الرامية إلى مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة والذخائر. إن تركيز المؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة على الجوانب الإنسانية، بما في ذلك العنف الجنساني، فضلا عن الاهتمام المستمر بمخاطر تحويل وجهة الأسلحة، هي أمور مرحب بها وذات قيمة.

وما زلنا ملتزمين التزاما قويا بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها. وقد كان فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة المستقلة محفلا قيما للغاية للعمل الدولي بشأن هذا الموضوع المتعدد الأوجه والمعقد للغاية لتحديد الأسلحة. وقد أحرز تقدم بالفعل، بما في ذلك فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية، التي يبلغ عددها الآن ١١ مبدأ. إن التقيد الصارم بالقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، هو حجر الزاوية في استخدام كل نوع من أنواع الأسلحة، ويجب أن يظل كذلك. وينبغي للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة أن تغتنم الفرصة للنظر في الإطار المعياري والتشغيلي لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وتوضيحه. وينبغي أن يتم ذلك من خلال فريق الخبراء الحكوميين في جنيف، الذي نعتبره المحفل المناسب لمعالجة هذا الموضوع.

التقليدية، وتؤكد أنها تتطلب التزاما عالميا وعملا عالميا لتحقيق النجاح.

**السيد فينانين (فنلندا)** (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أخطب هذه اللجنة باسم بلدان الشمال الأوروبي - آيسلندا والدانمرك والسويد والنرويج وبلدي، فنلندا. سيكون النص الكامل لهذا البيان متاحا على البوابة الموفرة للورق PaperSmart. يشكل النهوض بالمساواة بين الجنسين بوصفه موضوعا شاملا في جميع مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، أولوية رئيسية لبلدان الشمال الأوروبي. فمزاي المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة واضحة. ويمكن لمجتمع تحديد الأسلحة في هذه القاعة أن يقوم بدوره بالدعوة إلى تحسين التوازن الجنساني في مختلف الأنشطة التي نوقشت في اللجنة الأولى.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، التي وضعت معايير تحظى بالاحترام ويتم التقييد بها على نطاق واسع، بما في ذلك من جانب الدول التي لم تصدق على الاتفاقية. إن اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد هي أنجح معاهدة متعددة الأطراف لنزع السلاح. ومنذ اعتماد الاتفاقية في أوسلو عام ١٩٩٧، انضمت إليها ١٦٤ دولة طرفا، ودُمر نحو ٥٣ مليون لغم مخزن، وتم تطهير مساحات شاسعة من الأراضي بنجاح وإعادة تأهيل المجتمعات المحلية. ومع ذلك فإن المعايير الدولية الراسخة تتعرض للضغط، وتقع على عاتقنا مسؤولية حمايتها. إننا نشهد الاستخدام الجديد والواسع النطاق للألغام الأرضية يدوية الصنع، التي يُنتج وتستخدم الجهات الفاعلة من غير الدول الكثير منها كأدوات للحرب والإرهاب. ومن أولويات الرئاسة النرويجية هذا العام حماية المجتمعات والجماعات المتضررة المعرضة للخطر بصفة خاصة، بما في ذلك المشردون داخليا واللاجئون.

لبرنامج العمل - وبين فرض قيود ميسرة أو تمييزية أو احتكارية على الاتجار المشروع في الأسلحة التقليدية فيما بين الحكومات وفقا للتقدير السيادي لكل منها لطبيعة التهديدات الأمنية التي تواجهها. وتطالب المجموعة بضرورة الالتزام بحظر أي توريد للأسلحة لدولة ما دون ترخيص رسمي من السلطة المعنية لدولة الاستيراد. ومن هذا المنطلق، تعارض الدول العربية مجددا محاولات فرض التزامات تتعلق بمعاهدات وآليات غير توافقة وغير عالمية العضوية.

وتتمسك المجموعة العربية بأن برنامج العمل يعتبر إطارا دوليا قائما بذاته، وتؤكد ضرورة الحرص على عدم تداخل تنفيذ برنامج العمل مع أية آليات دولية أخرى، وتجنب الزجج بموضوعات خلافية لا يشملها البرنامج. وتؤكد المجموعة العربية مجددا أهمية تعزيز التعاون الدولي والمساعدات الفنية لتنفيذ برنامج العمل وأداة التتبع الدولية بما في ذلك دعم قدرات الدول بالتقنيات الحديثة ذات الصلة وبناء القدرات، سيما في مجالات تأمين المخزون ومراقبة الحدود، دون تدخل في سيادة الدول أو فرض شروط تتعارض مع روح البرنامج وأهدافه. كما ترى المجموعة العربية أهمية ألا يودي تقديم المساعدات لدولة ما للانتقاص من موارد المساعدات التنموية الرسمية المخصصة لتلك الدولة، أو محاولة إيجاد روابط غير محددة بين تقديم تلك المساعدات المطلوبة في مجال مكافحة الاتجار والإمداد غير المشروع بالأسلحة التقليدية وبين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فيما يتجاوز الهدف الفرعي الرابع من الهدف السادس عشر الذي يتناول تحديدا موضوع الأسلحة غير المشروعة.

تؤكد المجموعة العربية أنه من الأولى أن يتم التركيز أولا على سد الثغرات التي تحول دون تحقيق فاعلية الجهود الأهمية ومتعددة الأطراف ذات الصلة بمكافحة الإمداد والاتجار غير المشروع في الأسلحة، قبل النظر في التعامل مع الإشكاليات الخاصة بالدخائر، وأن هناك ضرورة لإجراء دراسة متأنية من جانب

وفي الختام، أود أن أشدد على أن معاهدة تجارة الأسلحة والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف الهامة لا يمكن أن تعمل من دون موارد كافية. وندعو الدول الأطراف التي لم تسدد بعد اشتراكاتها المقررة ومتأخراتها بالكامل إلى القيام بذلك من دون إبطاء.

**السيد العوني (تونس):** أود بداية أن أعرب عن تأييد المجموعة العربية لما يتضمنه البيان الذي سيلقيه وفد إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

تولي الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية اهتماما متزايدا بمكافحة الاتجار والإمداد غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، خاصة في ضوء الآثار الكارثية على المستويات الأمنية والإنسانية والاقتصادية لظاهرة التزايد غير المسبوق في الإمداد غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة في المنطقة العربية، وما يبدو من قيام بعض الحكومات بالجوء لإمداد الإرهابيين والجماعات المسلحة غير المشروعة بالأسلحة لإطالة أمد الصراعات المسلحة وتحقيق أهداف سياسية مغرضة بالمخالفة لأبسط قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وعدد من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وآخرها القرار ٢٣٧٠ (٢٠١٧). وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة العربية أهمية برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتدعو للحفاظ على قيمة هذا البرنامج كأداة أومية توافقية يتمثل الغرض الرئيسي منها في بناء الثقة وتعزيز التعاون بين دول العالم من أجل القضاء على الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، على ألا تتعارض أية إجراءات يتم اتخاذها في هذا الشأن مع الحق المشروع للدول في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وفي تصنيع واستيراد الأسلحة التقليدية لهذا الغرض.

وتؤكد المجموعة العربية ضرورة التمييز بين مكافحة الاتجار والإمداد غير المشروع بالأسلحة - والتي تعدّ الهدف الرئيسي

الأعضاء من بين أكبر المانحين للإجراءات المتعلقة بالألغام. وبلغ التمويل المشترك من مؤسسات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أكثر من ٥٠٠ مليون يورو منذ عام ٢٠١٤.

ونود أن نذكر اللجنة بأن تدفقات الأسلحة والذخائر بصورة غير قانونية أو بتنظيم سيئ أو دون تنظيم تسهم في عدم الاستقرار والنزاعات وتؤجج الإرهاب والجريمة المنظمة والعنف، مما يهدد السلم والأمن الدوليين ويتسبب في مجموعة واسعة من العواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى اتباع نهج متكامل، مثل نهج خطة الأمين العام لنزع السلاح، تكون الوقاية في صميمه، من أجل استهداف الأسباب الجذرية للنزاعات العنيفة. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما البلدان الرئيسية المصدرة للأسلحة والمستوردة لها وبلدان مرورها، إلى الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة. ونرحب بالعمل الذي أُجْر في هذا العام تحت رئاسة لاتفيا لأخذ البعد الجنساني في الاعتبار بصورة كاملة فيما يتعلق بالمعاهدة. ونحث الدول على تحسين نُظُمها الوطنية لمراقبة تصدير الأسلحة. ونعتبر برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه الإطار العالمي المناسب لمواجهة التهديد الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، وندعو إلى تنفيذه بشكل كامل وفعال.

وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ استراتيجية جديدة لمكافحة الأسلحة النارية غير المشروعة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. وبدأ بالفعل العمل في عدد من المشاريع الجديدة لبناء القدرات لدعم تحديد الأسلحة الصغيرة في غرب البلقان والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. كما نقدم تمويلا لمشروع للأمم المتحدة لدعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج والإجراءات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة

الخبراء الفنيين والقانونيين للتبعات الفنية والاقتصادية والأمنية والقانونية المترتبة على المقترحات الخاصة بتطبيق بعض الآليات والقواعد المطبقة على الأسلحة والذخائر.

وختاما، سأتوقف هنا، ويتم نشر البيان كاملا على بوابة الخدمات المفورة للورق.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

**السيدة كيمباين (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك.

يعتبر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن إضفاء الطابع العالمي على صكوك تحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح وتنفيذها بفعالية من بين الأولويات العليا. ونسهم بنشاط في أدائها الفعال وفي إنجازاتها من خلال تولى مناصب المسؤولية وتقديم تمويل طوعي كبير. ونحث مرة أخرى جميع الدول التي لم تسدد بعد اشتراكاتها المتأخرة بالكامل على القيام بذلك من دون المزيد من التأخير.

وتشكل اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد مثالا جيدا على تعددية الأطراف الفعالة والتعاون الدولي، حيث أنها تجمع بين قاعدة علمية قوية ونتائج باهرة على أرض الواقع في مجالات الحماية الإنسانية وتحقيق الاستقرار والتنمية ونزع السلاح. ونشجع جميع الأطراف على تسريع وتيرة التقدم نحو إيجاد عالم خال من الألغام المضادة للأفراد بحلول عام ٢٠٢٥. وأهدافنا المشتركة لمؤتمر أوصلو الاستعراضي منصوص عليها في استنتاجات المجلس الأوروبي المؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه بشأن تعزيز الحظر المفروض على الألغام المضادة للأفراد. والاتحاد الأوروبي ودوله

جوانب وضع إطار معياري وتنفيذي قبل انعقاد مؤتمر استعراض الاتفاقية لعام ٢٠٢١.

وسيكون النص الكامل لبياننا متاحا على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

**السيد كي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أخطب اللجنة الأولى اليوم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا - إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، ماليزيا، ميانمار وبلدي، كمبوديا.

تشعر رابطة أمم جنوب شرق آسيا بقلق عميق جراء الانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية في جميع أنحاء العالم. فانتشار الأسلحة التقليدية يسهم في العنف وعدم الاستقرار ويدعم الفقر ويقوض رفاهية الإنسان. ويتسبب استخدام الأسلحة الصغيرة في حالات النزاع في وقوع أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ ضحية في صفوف المدنيين سنويا. وتقر الرابطة بأن التنظيم والمراقبة الفعالين للأسلحة التقليدية مهمان لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. ونؤيد برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والذي يمكن أن يساعد في الجهود العالمية الرامية إلى تنظيم تدفق هذه الأسلحة ومكافحة الاتجار غير المشروع بها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وفي ضوء ذلك، نتطلع إلى الاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول الأطراف مرة كل سنتين، المقرر عقده في عام ٢٠٢٠. وتمشيا مع استنتاجات المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل في عام ٢٠١٨، من الضروري التعاون في الجهود الرامية إلى تحقيق رقابة عالمية أكثر كفاءة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتعزيز تدابير بناء القدرات وتبادل المعلومات والخبرات بين الشركاء أمران في غاية الأهمية لتعزيز تنظيم الأسلحة التقليدية. وأود أن أؤكد مجددا أن الرابطة تؤيد

وإساءة استعمالها. وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، تعاهد الاتحاد الأوروبي على مشاريع بقيمة تفوق ١٠٠ مليون يورو لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في بلدان ثالثة. وتمشيا مع تلك الالتزامات، قررنا أن نصبح من مؤيدي الإجراء ٢٢ في خطة نزع السلاح، والذي يتعلق بتأمين المخزونات المفرطة وسيئة الإدارة.

نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ اتفاقية الذخائر العنقودية خلال مؤتمرها الاستعراضي الثاني في العام المقبل. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الهدف الإنساني للاتفاقية. ونشدد أيضا على أهمية الامتثال لجميع أحكام الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها. وترأس بولندا وفنلندا الهيئتين المعينتين بموجب اثنين من هذه البروتوكولات. ونقدر الجهود الرامية إلى تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني والتوعية بالمخاطر المرتبطة بالاستخدام العشوائي للأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان وأثرها على المدنيين والأهداف المدنية. وكان الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من بين الدول الـ ١٣٣ التي حضرت المؤتمر المعني بحماية المدنيين في الحرب الحضرية الذي عُقد في فيينا مؤخرا.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بنتائج دورة فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل لعام ٢٠١٩. ونشدد على أنه ينبغي للبشر أن يتخذوا القرارات المتعلقة باستخدام القوة المميتة وأن يمارسوا السيطرة على منظومات الأسلحة الفتاكة التي يستخدمونها وأن يظلوا مسؤولين عن قرارات الحياة والموت من أجل كفاءة الامتثال للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعو جميع الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة إلى المشاركة البناءة من أجل الاتفاق على توصيات موضوعية بشأن

المجتمعي المحلي من خلال مشاريع البحوث والمساعدة التقنية. ويواصل دعم تعاون الرابطة القوي مع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وبالنظر إلى الآثار المدمرة للألغام الأرضية على السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، من المهم وضع مشاريع لإزالة الألغام بنهج كلي يشمل دعم الضحايا مع التركيز القوي على التنمية المجتمعية المحلية. وتحقيقاً لتلك الغاية تدعو الرابطة جميع الدول، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية والإنسانية اللازمة لإزالة الذخائر وإعادة إدماج الضحايا وإعادة تأهيلهم.

وفي الختام، تدرك رابطة أمم جنوب شرق آسيا الآثار الضارة الناجمة عن النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية والأخطار التي يشكلها وجود الذخائر غير المنفجرة. فآثرها الطويل الأمد يلقي بظلاله على المجتمعات ويقوض جهود التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لهذه المسائل بفعالية من خلال العمل المنسق.

**السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** يسهم استخدام الدول المسؤول للأسلحة التقليدية في تحقيق الأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي. بيد أن أدوات الأمن هذه، عندما تقع في أيدي الأئمة، تكون مصدراً لزعزعة الاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي. فيجب على المجتمع الدولي أن يتعاون للحد من المخاطر التي تشكلها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يتم الاتجار بها بصورة غير مشروعة، بما في ذلك منظومات الدفاع الجوي وذخائرها ذات الصلة. ونتطلع إلى اجتماع برنامج العمل الذي يعقد كل سنتين المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لعام ٢٠٢٠، ودورات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تراكم فائض مخزونات الذخيرة، كفرص لمعالجة المسائل التي

اتخاذ تدابير متعددة الأطراف لكفالة الشفافية وبناء الثقة لمعالجة مسألة المراقبة العالمية للأسلحة التقليدية.

وترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بخطة نزع السلاح التي أطلقها الأمين العام، والتي تعترف بالتكلفة الهائلة للمعاناة الإنسانية الناجمة عن انتشار الأسلحة التقليدية وغيرها من أنواع الأسلحة. ونؤيد تأييداً تاماً تركيز الأمين العام على إنقاذ الأرواح من خلال نزع السلاح، بما في ذلك عن طريق التخفيف من الأثر الإنساني للأسلحة التقليدية والتصدي للاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. وتعمل الرابطة، من جانبها، بجد لتعزيز آلية نزع السلاح في منطقتنا وخارجها. ونواصل التصدي لتهريب الأسلحة من خلال الاجتماع الوزاري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بالجريمة عبر الوطنية ومنتدياتنا الإقليمية. وعلاوة على ذلك، فإن الاجتماعات السنوية لرؤساء شرطة الرابطة تمكن من تعزيز التعاون الإقليمي في التحقيقات المتعلقة بالجريمة عبر الوطنية. وفي الوقت نفسه، يساعد معهد علم الأدلة الجنائية التابع للرابطة على تعزيز تبادل المعلومات عن تحقيقات الأدلة الجنائية المتصلة بالأسلحة غير المشروعة.

وإذا أردنا أن نحقق هدف نزع السلاح، يتعين علينا القيام بعمل دولي منسق. وفي ذلك السياق، تلاحظ رابطة أمم جنوب شرق آسيا التطورات الحاصلة في نطاق أطر أخرى وصكوك دولية ملزمة قانوناً، بما في ذلك المؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. ونتطلع أيضاً إلى نتائج المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، المقرر عقده في أواسل الشهر المقبل.

وقد أنشئ مركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا الإقليمي لمكافحة الألغام في بنوم بنه كمركز امتياز إقليمي للمساعدة في معالجة جوانب العمل الإنساني للذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب. وييسر المركز تقديم المساعدة الطبية وإعادة التأهيل المناسبة للضحايا ويسعى إلى تعزيز الوعي



الفاعلة الآتمة على استخدام الدروع البشرية والاختباء في المناطق الحضرية. وينبغي أن ينصب تركيزنا المشترك على تبادل الممارسات الجيدة وتعزيزها من خلال التبادلات غير السياسية بين المؤسسات العسكرية.

وأخيراً، فإن إزالة مخاطر المتفجرات تسهم في تحقيق الاستقرار وتحمي المدنيين. والولايات المتحدة هي أكبر مساهم مالي منفرد في جهود تدمير الأسلحة التقليدية. فقد قدمنا، منذ عام ١٩٩٣، مساعدات بأكثر من ٣,٤ بلايين دولار لأكثر من ١٠٠ بلد من أجل خفض فائض الأسلحة والذخائر من مخزونات الدول وتحسين أمن المخزونات ومعالجة مخاطر المتفجرات. ونعزّم تقديم المزيد من الدعم، لا سيما وأن الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام تؤدي دوراً متزايداً في جهودنا لتقديم المساعدة لتحقيق الاستقرار في مناطق ما بعد انتهاء النزاع ومناطق النزاعات. سيتم نشر بيان أكثر تفصيلاً على الإنترنت.

**السيدة غوه (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية):** تؤيد سنغافورة البيان الذي أدلى به ممثل كمبوديا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا والبيان الذي سيديلي به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

يموت أكثر من نصف مليون شخص كل عام بسبب النزاعات المسلحة والعنف المسلح المميت. ومن العوامل الرئيسية في ذلك توافر الأسلحة النارية وتداولها وإساءة استعمالها بصورة غير مشروعة على نطاق واسع، وهو ما يجب على المجتمع الدولي التصدي له. وأود أن أثير ثلاث نقاط اليوم.

أولاً، تلتزم سنغافورة التزاماً تاماً بالجهود الدولية الرامية إلى كبح إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها والاتجار بها بصورة غير مشروعة. ومن العناصر الحاسمة في تلك الجهود التنفيذ الكامل لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وصكه الدولي للتعقب. ونأسف لأن

تثيرها مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها التي يُتاجر فيها بصورة غير مشروعة أو غير مأمونة.

ويجب على الدول أيضاً أن تتصرف بمسؤولية في عمليات نقل الأسلحة التي تقوم بها. ونشيد بعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لعام ٢٠١٩ على مراجعته السجل لكفالة أن يظل صالحاً لتحقيق الغرض المنشود. ونحث جميع الدول على أن تثبت ذلك بتقديم التقارير إلى السجل.

وقد أعربت بعض الدول عن قلقها إزاء منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ونحن مستعدون لمواصلة العمل في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، بموجب الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وقد أحرز الفريق تقدماً كبيراً بشأن ذلك الموضوع المعقد، ونحث الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة على تأييد التوصيات الواردة في تقريره (CCW/GGE.1/2019/3) وتمكينه من مواصلة عمله حتى عام ٢٠٢١.

إن للجيش الأمريكي برامج وعمليات قوية لتنفيذ القانون الدولي الإنساني. وقد برهن على تحسين التكنولوجيات المتقدمة لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. والرغبة في الاستثمار في هذه القدرات، إلى جانب تنفيذ ممارسات جيدة أخرى، سيحسنان حماية المدنيين.

وقد شاركت الولايات المتحدة في مؤتمر فيينا الأخير المعني بحماية المدنيين في الحرب الحضرية. ونؤيد تبادل الممارسات الجيدة بشأن حماية المدنيين والامتنال للقانون الدولي الإنساني. ونرى أن الجهود الرامية إلى حظر أو وصم استخدام الأسلحة المتفجرة غير عملية وتؤدي إلى نتائج عكسية، لأنها ستعوق الجهود الرامية إلى حماية المدنيين من الجهات الفاعلة الآتمة مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو تشجع الجهات

وتعيد سنغافورة تأكيد التزامها بمنع وتنظيم تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التقليدية والاتجار غير المشروع بها من أجل تحقيق عالم أكثر سلامة وأمنا للجميع. سيكون بياني الكامل متاحا على PaperSmart.

**السيد ليدل** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وسأضيف الآن بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

ترحب المملكة المتحدة بالتقدم الإيجابي الذي أحرزناه في تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي، وهو أمر حاسم للتصدي للتهديدات التي تتعرض لها الحياة والأمن كجزء من النظام الدولي القائم على القواعد. ومن مصلحتنا الجماعية أن تعمل جميع الصكوك ذات الصلة. ولا يمكن لذلك أن يحدث إلا عندما يتم تمويلها تمويلًا كاملاً وتنفيذها بفعالية وتشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاماً قوياً بمعاهدة تجارة الأسلحة وأهدافها المتمثلة في التنظيم الفعال للاتجار الدولي بالأسلحة التقليدية ومنع الاتجار غير المشروع بها وتحويلها. ومن الضروري توحيد أحكام المعاهدة وتنفيذها بالكامل من أجل تحقيق تلك الأهداف. ومن الأهمية بمكان كذلك أن تنضم الدول المصدرة والمستوردة الرئيسية إلى المعاهدة. ونرحب، في ذلك الصدد، بإعلان الصين اعترافها ببدء عملية الانضمام. ونرحب كذلك بنتائج المؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة ونهني الرئيس المنتهية ولايته على عمله.

وقد أسفرت اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، التي تحتفل بالذكرى السنوية العشرين لإنشائها، عن أثر إنساني كبير. ولكن يتعين علينا أن نفعل المزيد. إن المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في أوسلو في تشرين الثاني/نوفمبر يتيح لنا فرصة لاستعراض التقدم المحرز وإعادة تأكيد تقييدنا بالتزاماتنا الأساسية وتحديد تصميمنا على تحقيق عالم خال من الألغام بحلول عام ٢٠٢٥.

المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل لعام ٢٠١٨ لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء. ونحث الدول على العمل بصورة جماعية خلال الاجتماع السابع من اجتماعات الدول التي تعقد كل سنتين لبرنامج العمل في عام ٢٠٢٠. وينبغي للدول أن تعزز نظمها لمراقبة الصادرات وضوابطها عبر الحدود وتشريعاتها ذات الصلة. وعلى الصعيد الوطني، تحتفظ سنغافورة بنظام وتشريع قويين لمراقبة الصادرات.

ثانياً، ستواصل سنغافورة الإسهام في الجهود الرامية إلى وضع معايير دولية موحدة في تجارة الأسلحة التقليدية. ونحن من المؤيدين بقوة للشفافية، وما فتئنا نقدم تقارير وطنية سنوية إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية منذ عام ١٩٩٣. كما بدأت سنغافورة كذلك تقديم تقارير عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى المكتب، وفاء بصيغة سبعة زائد واحد. وقد تشرفنا بالإسهام في فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لعام ٢٠١٩ بهدف الإبقاء على صك الإبلاغ الطوعي هذا مستكملاً وذا صلة، ونتطلع إلى الإسهام في العملية في المستقبل. وقد وقعنا على معاهدة تجارة الأسلحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ونقوم حالياً بإجراء الاستعراضات المحلية اللازمة للتمكين من تنفيذها تنفيذاً كاملاً.

ثالثاً، تدرك سنغافورة الأثر الذي يمكن أن يحدثه الاستخدام العشوائي للألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية والأسلحة التقليدية على المدنيين الأبرياء. وقد أيدنا باستمرار قرارات الأمم المتحدة والمبادرات الدولية بموجب الاتفاقيات ذات الصلة. وكذلك فرضنا وفقاً لاختيارنا إلى أجل غير مسمى لتصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية.

ويجب على الدول أن تفي بالتزاماتها الدولية بكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية واستخدامها العشوائي. ومع ذلك، يجب تحقيق التوازن. فيجب احترام الحق السيادي للدول في حيازة الأسلحة للدفاع عن النفس والإنفاذ المسؤول للقانون.

وما زلنا نؤيد تأييدا تاما برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بوصفه صكا أساسيا متعدد الأطراف يسهم في القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتطلع أيضا إلى الاختتام الناجح لاجتماع الدول المقبل في حزيران/يونيه ٢٠٢٠ الذي يعقد مرة كل سنتين، والذي ينبغي أن يركز أساسا على منع ومكافحة تحويل مسار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها على الصعيد الدولي بصورة غير مشروعة إلى جهات متلقية غير مأذون لها، على النحو المتفق عليه في المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل في عام ٢٠١٨.

يواجه الشرق الأوسط وأفريقيا تهديدات شديدة بسبب تزايد التدفقات غير المشروعة وعمليات النقل المتعمد للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الإرهابيين والجماعات المسلحة غير المشروعة. ومن الواضح أن تدفقا كهذا لم يسبق له مثيل يتم بدعم مباشر من عدد قليل من الدول التي تلجأ إلى تسليح الإرهابيين كأداة لسياساتها الخارجية، في انتهاك واضح للميثاق. ونكرر التأكيد على أن أوجه القصور المختلفة في معاهدة تجارة الأسلحة، ولا سيما افتقارها إلى تعاريف ومعايير واضحة، تقوض إلى حد كبير فعاليتها المحتملة وتجعل من الممكن إساءة استخدامها كأداة للتلاعب بالتجارة المشروعة بالأسلحة التقليدية واحتكارها بطريقة ميسرة، مع تجاهل أهمية منع الإمدادات المتعمدة للأسلحة إلى جهات متلقية غير مأذون لها مثل الإرهابيين والجماعات المسلحة غير المشروعة. ونكرر دعوتنا إلى الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة لأن تكفل اتساق تنفيذها مع الميثاق وبطريقة لا تنتهك بأي حال من الأحوال حق الدول في تلبية احتياجاتها في مجال الأمن القومي والدفاع عن النفس.

وتواصل المملكة المتحدة إحراز تقدم مطرد في الوفاء بالتزاماتها بتطهير جزر فوكلاند. وكذلك يظل يساور المملكة المتحدة قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بالاستخدام العشوائي للذخائر العنقودية. ونشجع جميع الدول على الانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية وعلى تأييد مشروع القرار A/C.1/74/L.46 بشأن الاتفاقية.

وتعتبر المملكة المتحدة الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة صكا حيويا لتحديد الأسلحة. ونرحب بالتقدم الذي أحرزه هذا العام فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ونتطلع إلى التأييد الرسمي للمبادئ التوجيهية التي أكدها الفريق في اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية لهذا العام، ونرحب باستمرار ولايته حتى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢١.

وكانت المملكة المتحدة دائما في طليعة الجهود العالمية لمكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. فهي مشكلة عبر وطنية، ونواصل العمل مع فرادى الدول والمنظمات الإقليمية والقطاع والمجتمع المدني لتعزيز التعاون والحد من إمدادات الأسلحة غير المشروعة. وتتطلع المملكة المتحدة إلى اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية، وإلى دعم توصياته.

**السيد الحمصاني (مصر) (تكلم بالإنكليزية):** لا تزال مصر ملتزمة التزاما تاما بالمشاركة في أي مسعى متوازن متعدد الأطراف يهدف إلى التصدي للتحديات والتهديدات المتعددة الناشئة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، شريطة أن تتفق تلك المساعي مع ميثاق الأمم المتحدة وألا تسعى إلى التأثير سلبا على حقوق الدول في تلبية احتياجاتها الدفاعية المشروعة.

إن عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يستحق الثناء الخاص. ولنا علاقة مثمرة جدا مع المركز على مر السنين، ونتطلع إلى تعميق تلك العلاقة في السنوات المقبلة.

ويجري أيضا اتخاذ خطوات كبيرة على الصعيد الوطني لكفالة وضع الأطر التشريعية والسياساتية اللازمة للتصدي للانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكجزء من ذلك المسعى، بدأنا في إشراك شركات الأمن الخاصة لمنع تحويل الأسلحة والذخائر المشروعة إلى السوق غير المشروعة من أجل زيادة المساءلة عن المخزونات الخاصة. كما وضعت وزارة الأمن الوطني في بلدنا سياسة لتنظيم استيراد الطائرات المسييرة دون طيار. وكان من دواعي سرور جامايكا أن تستضيف في أيلول/سبتمبر، بالتعاون مع حكومة ألمانيا ومركز الأمم المتحدة الإقليمي، حلقة دراسية إقليمية بشأن إدارة الذخيرة التقليدية تحضيرا للاجتماعات المقبلة في عام ٢٠٢٠ لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية.

ولا تزال معاهدة تجارة الأسلحة قوة دافعة في معالجة المسائل المتصلة بالتجارة غير المشروع للأسلحة الصغيرة. ونرحب بالتقدم المطرد المحرز في مداولات الدول الأطراف بشأن عدد من المسائل، سيما الدورة المتعلقة بتحويل مسار الأسلحة. ونشيد أيضا بجهود رئاسة لاتفيا للمؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في التصدي للأثر الجنساني للعنف المسلح في سياق المعاهدة.

وأود أن أؤكد من جديد أن جامايكا على استعداد للعمل مع شركائنا الحكوميين وكذلك مع الشركاء من المجتمع المدني في التصدي للانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسيكون النص الكامل للبيان متاحا على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

ومن المهم تسليط الضوء على أن معظم التحديات التي نواجهها اليوم فيما يتعلق بتقديم الأسلحة التقليدية للإرهابيين والجماعات المسلحة غير المشروعة لا تعزى في المقام الأول إلى الافتقار إلى ضوابط سليمة للتصدير أو إلى عدم كفاية أمن المخزونات، بل إلى أن بعض الدول تواصل عمدا تزويد الإرهابيين والجماعات المسلحة غير القانونية بالأسلحة غير المشروعة. وتتطلب هذه المسألة من الأمم المتحدة أن توليها اهتماما فوريا وأن تتخذ تدابير ملموسة بدرجة أكبر للتصدي لها.

**السيدة ميلز (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية):** نود أن ندلي ببعض النقاط إضافة إلى تلك التي وردت في البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم الجماعة الكاريبية، والذي نؤيده تماما.

تتجلى خطورة الحالة في بلدي في أن جامايكا، التي ليست صانعا للأسلحة الصغيرة ولا مستوردا صافيا لها، لا تزال تشهد معدلات مرتفعة من جرائم القتل، والتي ينطوي معظمها على استخدام سلاح ناري. كما أن زيادة استعادة الذخائر ومصادرتها من جانب الشرطة، إلى جانب وجود فوارغ الطلقات في مسرح الجريمة، تكشف أيضا عن انتشار الذخيرة غير المشروعة المستخدمة في ارتكاب تلك الجرائم. ويوفر تقرير الأمين العام (A/74/187) إطارا هاما لنا لتقييم الكيفية التي ينبغي أن نواجه بها هذه المشكلة العالمية. وينبغي لنا أولا أن نتخذ نهجا متعدد الأوجه ومتعدد الجوانب، ولخطة الأمين العام لنزع السلاح دور توديه في ذلك الصدد. وثمة جانب هام آخر يتصل بالحاجة المعترف بها إلى كفالة التنسيق الفعال بشأن الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك من جانب منظومة الأمم المتحدة. ولهذا السبب، نشيد بألية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة. وبوصفنا أحد المستفيدين من مرفق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة، فإننا نرحب أيضا بزيادة عدد المشاريع التي تم تمويلها منذ أنشئ المرفق في عام ٢٠١٣.

الأراضي العراقية الأثر الكبير في إعاقة إعادة النازحين إلى مناطق سكنهم بصورة آمنة.

ويدرك العراق أهمية ومكانة مؤتمر نزع السلاح بصفته المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. ويشدد مجدداً على ضرورة اضطلاع الدول الأعضاء في المؤتمر بالمسؤولية الكاملة في إبداء المرونة اللازمة والتحلي بالإرادة السياسية من أجل استئناف المؤتمر لدوره التفاوضي، ووضع حد للجمود الذي بات يعانيه قرابة عقدين كاملين، معربين عن الأمل في أن يتوصل المؤتمر إلى برنامج عمل يلي شواغل الدول الأعضاء. وعلى صعيد ذي صلة، يؤكد العراق أهمية الدور الذي تمارسه هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، بوصفها الهيئة التداولية المتعددة الأطراف المعنية بقضايا نزع السلاح داخل الأمم المتحدة. معرباً عن أسفه العميق لعدم انعقاد الهيئة في دورتها هذا العام، ويتطلع إلى استئناف العمل في الدورة المقبلة.

**السيد ماسميحجان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** تشكل الأسلحة التقليدية تهديداً للسلم والأمن. وإذا أردنا إنقاذ الأرواح ومنع نشوب الصراعات، فمن الضروري إيلاء اهتمام خاص لها. وبفضل تدمير الملايين من الألغام والذخائر العنقودية المخزنة، في إطار اتفاقيتي أوتاوا وأوسلو، لن يقع المزيد من الضحايا، ويمكن الآن للأراضي التي تم تطهيرها أن تدعم النمو الاجتماعي والاقتصادي. وتحقق عملية إعادة الإدماج المهني والاجتماعي للضحايا وأقاربهم تقدماً. وللأسف، وعلى الرغم من أوجه التقدم هذه، لا تزال هناك تحديات كثيرة. وسيمكننا مؤتمر الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد لاستعراض الاتفاقية هذا العام، ومؤتمر السنة المقبلة لاتفاقية الذخائر العنقودية، من معرفة التدابير اللازمة لتحقيق الأهداف التي حددتها الدول الأطراف، والمتمثلة في تحقيق عالم خال من الألغام بحلول عام ٢٠٢٥ ومن القنابل العنقودية بحلول عام ٢٠٣٠. وتعزز سويسرا استخدام رئاستها للمؤتمر الثاني لاستعراض الاتفاقية، للمساعدة على

**السيدة الخليل (العراق):** يؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقاه مندوب تونس باسم المجموعة العربية، والبيان الذي ألقاه مندوب إندونيسيا باسم الدول الأعضاء في مجموعة حركة عدم الانحياز. يدرك العراق أن التحديات التي يفرضها التطور الحاصل في الأسلحة التقليدية لا تختلف في آثارها الكارثية عن أسلحة الدمار الشامل، نظراً لحجم الآثار السلبية التي يمكن أن تخلفها تلك الأسلحة في إعاقة عملية التنمية في المجتمعات. وتعد ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية عاملاً رئيساً في تأجيج النزاعات المسلحة والجريمة المنظمة عبر العالم، فضلاً عن كونها المصدر الرئيسي لتمويل الجماعات الإرهابية. كما أن الانتشار العشوائي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتوافرها وذخائرها على نطاق واسع من شأنه الإسهام في استدامة العنف وشدته. لذا تعيد حكومة بلدي تأكيدها على أهمية مضاعفة جهود المجتمع الدولي من أجل إرساء نظام متكامل لمحاربة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع أنواعها وحظر تصديرها ومراقبة حركتها عبر الحدود للوصول إلى عالم ينعم بالأمن والسلام. وفي هذا الإطار، يرحب العراق بالوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثالث لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (A/CONF.192/2018/RC/3، المرفق). ويتطلع للوصول إلى نتائج إيجابية لاجتماع المتابعة السابع للدول الأعضاء والذي سيعقد في شهر حزيران/يونيه من العام القادم.

تعتبر مشكلة انتشار الألغام المضادة للأفراد ومخلفات الحروب من المتفجرات وكذلك الذخائر العنقودية من القضايا المهمة لآثارها المدمرة على الواقع البيئي والاقتصادي. ويتصدر العراق لائحة دول العالم التي تعاني من مشكلة الألغام، وقد كان للممارسات الإجرامية التي انتهجتها عصابات داعش الإرهابية في زراعة الألغام والعبوات الناسفة في مساحات واسعة من

ولذلك يجب علينا أن نتقيد تماما بالتزامنا بإجراء استعراضات قانونية لتلك الوسائل والأساليب.

**السيد جدعون (باكستان) (تكلم بالانكليزية):** تؤكد آثار الأسلحة التقليدية المزرعة للأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بالإضافة إلى ما تسببه من خسائر إنسانية، أهمية مواصلة العمل للسيطرة عليها، ونحن بحاجة في سبيل ذلك إلى اتباع نهج شامل وعادل. ومن الضروري أيضا كفالة ألا تؤدي مساعي نزع السلاح النووي إلى اختلال مزرع للاستقرار في مجال الأسلحة التقليدية. وتنص الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح على ما يلي:

”وإلى جانب المفاوضات المتعلقة بتدابير نزع السلاح النووي. ينبغي إجراء مفاوضات بشأن التخفيض المتوازن للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية على أساس مبدأ عدم الانتقاص من أمن الأطراف بغية تشجيع أو تعزيز الاستقرار بالاعتماد على مستوى عسكري أدنى، مع مراعاة حاجة جميع الدول إلى حماية أمنها“ (القرار د-١٠/٢، الفقرة ٢٢).

ويلوح في أفق الأسلحة التقليدية عدد من الاتجاهات المثيرة للقلق. ويأتي على رأس القائمة مستوى النفقات العسكرية العالمية ونطاقها. وتنعكس هذه النزعة المقلقة على الصعيد الإقليمي، ولا سيما في جنوب آسيا، حيث يتجاوز الإنفاق العسكري لإحدى الدول إلى حد بعيد إنفاق الدول الأخرى، مما يوجب عدم الاستقرار ويعرض للخطر توازنا إقليميا حساسا. ونظرا لقلقين إزاء تزايد عمليات نقل الأسلحة التقليدية، لا سيما في المناطق المضطربة، وهذا أمر يتنافى مع ضرورات صون السلام والأمن والاستقرار. ويجب إنهاء سياسات المعايير المزدوجة بشأن جنوب آسيا القائمة على اعتبارات استراتيجية وتجارية. وتلتزم باكستان بإنشاء نظام استراتيجي لضبط النفس في منطقة جنوب

تحقيق تلك الأهداف، والعمل من أجل إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية.

ويتزايد تكرار نشوب النزاعات المسلحة في المناطق الحضرية، مما يشكل تحديا كبيرا فيما يخص حماية المدنيين. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن تتقيد جميع الأطراف في تلك النزاعات تقيدا صارما بالقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، تؤيد سويسرا البيان المشترك بشأن هذا الموضوع الذي سيدي به ممثل أيرلندا.

وتشكل الذخائر عاملا رئيسيا من عوامل النزاعات اليوم. وتعمل سويسرا منذ سنوات عديدة لكفالة إدارة مخزونات الذخيرة إدارة آمنة وسليمة، ومنع تحويلها. ومن مجالات العمل الرئيسية في هذا الصدد تنفيذ المبادئ التوجيهية التقنية الدولية المتعلقة بالذخائر ودورة استعراضها الحالية. وعلى الرغم من إدراكنا للتحديات العديدة التي لا تزال تطرحها هذه المسألة، فإننا نرحب بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية.

وبينما نرحب بالتقدم الذي أحرزه فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيا الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، بموجب الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، فإننا نؤمن بضرورة أن يكثف الفريق جهوده، وأن يركز من الآن فصاعدا على اتخاذ تدابير ملموسة توضح الإطارين التنفيذي والمعياري اللذين يحكمان هذه الأسلحة، من أجل الحد بفعالية أكبر من التحديات الناجمة عنها. وإلى جانب منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، فإن عددا من التطورات التكنولوجية تتطلب اهتمامنا أيضا. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤثر الاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي على وسائل وأساليب الحرب ونظم القيادة والسيطرة. فإسهام الذكاء الاصطناعي في صنع القرار البشري آخذ في الازدياد،

واسعة من القضايا المتعلقة بتنظيم الأسلحة التقليدية. ونظراً لملترمين بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونبقي قيد الاستعراض انضمامنا المحتمل إلى معاهدة تجارة الأسلحة.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** استمعنا إلى آخر متكلم في هذه الجلسة. وستعقد الجلسة القادمة للجنة صباح غد، الخميس ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، في الساعة العاشرة صباحاً في قاعة الاجتماعات هذه. وستجري اللجنة أولاً تبادلًا للآراء مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، وتستمع إلى إحاطات يقدمها مسؤولون آخرون رفيعو المستوى في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وبعد ذلك، تستأنف اللجنة نظرها في مجموعة "الأسلحة التقليدية".

وأود أن أذكر جميع الوفود بأن قائمة المتكلمين في الجزء المتعلق بالمناقشة المواضيعية ستعقد اليوم الساعة ١٨/٠٠. وأود أيضاً أن أذكر الوفود بأنه ينبغي لها أن تظل جالسة خلال الاجتماع غير الرسمي الذي يدعو إلى عقده مكتب شؤون نزع السلاح لإعلان تأييد الرئيس المعين لاجتماع عام ٢٠٢٠ السابع من سلسلة الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين بشأن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي سيعقد في قاعة الاجتماعات هذه، وذلك فور انتهاء هذا الاجتماع.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

آسيا، يشمل عنصر توازن القوات التقليدية. ونحن لا نريد سباق تسلح في المنطقة ولا نشارك فيه.

وباكستان طرف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وفي جميع بروتوكولاتها الخمسة. وقد ترأسنا المؤتمر الخامس لاستعراض الاتفاقية في عام ٢٠١٦، وترأس مرة أخرى الاجتماع السنوي للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية هذا العام. ونأمل تيسير تحقيق نتائج جوهرية من شأنها أن تعزز تنفيذ الاتفاقية وتحسن استدامتها المالية. وتدرك باكستان تماماً الحاجة إلى التصدي للاستخدام غير المسؤول والعشوائي للذخائر العنقودية. وقد استخدمت الهند، وهي دولة طرف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، مؤخراً ذخائر عنقودية في مناطق مأهولة بالسكان، مما أسفر عن وفيات وإصابات في صفوف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وإلحاق أضرار بالهيكل الأساسية المدنية. وقد حدث هذا الفعل اللاإنساني عبر خط المراقبة في آزاد جامو وكشمير، في انتهاك لأبسط مبادئ القانون الدولي. وبالمثل، فإن استخدام بنادق تعمل بضغط الهواء ضد المتظاهرين العزل في جامو وكشمير، التي تحتلها الهند، يتعارض مع روح الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، التي تضع السكان المدنيين تحت حماية وسلطة مبادئ القانون الدولي في جميع الأوقات. ولا يتفق استخدام الأسلحة التي تعمل بضغط الهواء ضد المدنيين مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك أهم المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

وقد اتخذت باكستان ما يلزم من التدابير التشريعية والتنظيمية والخاصة بالإنفاذ والآليات المؤسسية، لمعالجة طائفة